

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية 2023

الجمعة 14 أبريل 2023

5

الجلسة الخامسة

المحتوى

- 1- افتتاح الجلسة..... 94
- 2- مواصلة النظر في مشروع النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب فصلا فصلا..... 95
- 3- استئناف الجلسة..... 115
- 4- رفع الجلسة..... 116

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الجمعة 14 أفريل 2023 برئاسة السيد ابراهيم بودريالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لمواصلة النظر في مشروع النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب فصلا فصلا.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير،

قبل الشروع في الجلسة بصورة رسمية سوف نقوم بتجربة بيضاء لعملية التصويت لتحقيق من انعدام أي خلل، ثم نعيد تلاوة مشروع تسيير جلسة المصادقة على النظام الداخلي وإثر ذلك نعلن عن افتتاح الجلسة بصورة رسمية.

ننطلق في عملية التصويت كتجربة أولى.

النتيجة: 130 موافق ورافض وحيد ومحتفظين اثنين.

عملية التصويت تدوم ثلاثين ثانية فقط عندما أقول أن عملية التصويت ستنتقل فاعلمية تدوم ثلاثين ثانية فقط. أمامكم ثلاثة أزرار ولكم حرية الاختيار بالقبول أو الاحتفاظ أو الرفض.

سنكرر العملية مرة ثانية ويبدأ احتساب التوقيت بعد أن أعلن انطلاق عملية التصويت.

(تدخل نائب دون استعمال المصحح).

عذرا، ننتهي من عملية التصويت ثم تفضل بإبداء ملاحظاتك.

نشرع في العملية الثانية، نبدأ بالتصويت.

المجموع 134 صوتا: 87 صوتا بنعم و23 معترضا و24 محتفظا.

نمر إلى التجربة الثالثة وتنطلق عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت.

المجموع 140 صوتا: 72 صوتا بنعم و39 معترضا و29 محتفظا.

هذه ثلاث تجارب واضحة أمامكم دون وجود أي إشكالية، تفضلوا بإبداء ملاحظاتكم ولكن رجاء الاكتفاء بثلاثين ثانية فقط لكل نائب لإبداء فكرته دون التوسع في ذلك.

النائب المحترم السيد لطفي سعداوي، تفضل.

السيد لطفي سعداوي

صباح الخير،

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

تلقت مدينة حفوز ليلة البارحة نبأ وفاة ابنها نزار العيساوي بعد أن أقدم على حرق نفسه في الشارع العام وبهذه المناسبة الأليمة أتقدم باسم كافة أعضاء مجلس نواب الشعب بأحر التعازي والمواساة لعائلة المرحوم.

كما لا يفوتني أن أعبر على تفهمنا لردة الفعل التي تلت خبر الوفاة فإننا نأسف للأحداث التي تواصلت لساعات متأخرة من ليلة البارحة.

وإذ نطلب من كافة الأطراف ومن رجالات الجهة وعقلائها العمل والنصح على ضبط النفس فإننا نطالب من هذا المنبر كافة السلطات الجهوية بالعمل من أجل إيجاد حلول للمشاكل الذي كان السبب وراء إقدام نزار على حرق نفسه إلى جانب حلحلة المشاكل الأخرى.

رحم الله نزار وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الناتبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير السيد الرئيس،

صباح الخير السادة النواب،

أنا ومن معي من النواب سنأتي على ما حدث بالأمس.

سيدي الرئيس،

السادة النواب،

احتراما لذواتنا واحتراما لمجلس النواب واحتراما للأمانات وللمبادئ والقيم، نطلب من السادة النواب في لجنة الفرز تقديم اعتذار رسمي لنا كنواب ومن ثمة تقديم استقالتهم من لجنة الفرز والتصويت.

نحن لا نخون زملاءنا، بل نحترمهم كما أننا لن نقبل بما حدث بالأمس.

وعليه، بعد تقديم استقالتهم كل ما صوتنا عليه بالأمس بتلك الطريقة التي تمس من نزاهة الجميع نطلب من السادة النواب إعادة تمرير فصول النظام الداخلي فصلا فصلا بهذا الشكل التقني حتى نضمن نزاهة الجميع، وحتى نثبت ونكون ثابتين على احترامنا لذواتنا ولأماناتنا وللمبادئ والقيم التي نريد أن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستسمحكم لأننا قمنا بالعملية البيضاء ولم أعلن حتى على استئناف الجلسة بمجرد أن تدخل السيد سعداوي في خصوص الحادثة الأليمة التي حلت بولاية القيروان سنعلن عن افتتاح الجلسة.

اتخذنا القرارات اللازمة وبالنسبة إلى الفصل الذي وقع فيه إشكال يبدو أن أحد أعضاء اللجنة على حسن نية جمع كل الأصوات بينما كل فرد عليه أن يقدم الأصوات المكلف بها ولكنه جمعها مع بعضها قبل أن تتولى اللجنة الرسمية الفرز.

وأمام هذا الإشكال قررنا إعادة التصويت بالنسبة إلى هذا الفصل، وسأمنح الكلمة للسيد رئيس لجنة النظام الداخلي لبيان رأيه في هذه المسألة.

اليوم قمنا بتجارب للتثبت من التصويت الإلكتروني أمامكم وتمت التجارب وأثبت أنه لا يوجد أي خلل وعدنا للتصويت الإلكتروني.

بالتالي نعتقد أن المسألة لم تنتج أي آثار، وما وقع تم تلافيه في إبانها، ويتدخل من السيد رئيس لجنة النظام الداخلي في الحين وأثار هذا الموضوع، ولذلك اتخذنا قرار إعادة النظر في هذا الفصل من أوله.

قبل ذلك سنعيد تلاوة النظام الذي يسيّر هذه الجلسة، جلسة الموافقة على مشروع النظام الداخلي، وسنلتزم بكل ما ورد فيه من توصيات.

مشروع قرار يتعلق بضبط أحكام وقتية لتنظيم جلسات

النظر والتصويت على مشروع النظام الداخلي

الفصل الأول:

تجتمع الجلسة العامة بدعوة من رئيس مجلس نواب الشعب في الوقت المعين لها بحضور الأغلبية المطلقة من الأعضاء وإذا لم

يتوفر النصاب القانوني للجلسة فإنها تنعقد صحيحة بعد انقضاء نصف ساعة من الوقت المحدد على أن لا يقل الحضور عن ثلث الأعضاء.

الفصل الثاني:

يسرّ رئيس مجلس نواب الشعب أو أحد نائبيه الجلسة العامة ويرفعها ويحفظ نظامها وهو الذي ينظم النقاش العام ويختتمه ويدير التصويت ويعلن نتيجته.

الفصل الثالث:

تفتتح الجلسة العامة بتلاوة تقرير لجنة إعداد النظام الداخلي من قبل مقرر اللجنة أو أحد أعضاء مكتبها ثم يتم فتح باب النقاش العام.

الفصل الرابع:

يُسجّل الأعضاء الراغبون في النقاش العام أسماءهم في مفتتح الجلسة العامة إلى غاية الانتهاء من تلاوة التقرير.

لكل نائب الحق في التدخل في النقاش العام لمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق.

الفصل الخامس:

عند الانتهاء من النقاش العام يقرر المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين الانتقال إلى مناقشة فصول مشروع النظام الداخلي فصلا فصلا.

ويكون التصويت بالتصريح بالموافقة أو الرفض أو الاحتفاظ.

الفصل السادس:

(وهذا فصل هام)

يتولى مقرر لجنة النظام الداخلي أو أحد أعضاء مكتبها تلاوة نص الفصل المصادق عليه من قبل لجنة إعداد النظام الداخلي.

ويتم تلاوة مقترحات التعديل الواردة مسبقا على الفصل، وتُعطى الكلمة لصاحب مقترح التعديل للدفاع عن مقترحه في مدة من الزمن لا تتجاوز الدقيقة ثم تُعطى الكلمة، عند الاقتضاء، لأحد النواب ليُعارض المقترح لنفس المدة الزمنية.

(عند الاقتضاء وهذه الكلمة لديها مدلولها)

تُعرض المقترحات ويُصوت عليها تباعا كما تم ترتيبها من قبل مكتب اللجنة ثم يُصادق على الصيغة النهائية للفصل بالأغلبية المطلقة.

الفصل السابع:

تُعطى الكلمة لرئيس اللجنة أو أحد أعضاء مكتبها متى طلبوها على أن تكون موجزة.

الفصل الثامن:

يجري التصويت إلكترونيا وإن تعذر يمكن الجمع بينه وبين التصويت برفع الأيدي.

إذا تم الالتجاء إلى التصويت برفع الأيدي يتم دعوة لجنة مراقبة عمليات التصويت وإحصاء الأصوات للإشراف على عمليات التصويت واحتساب الأصوات.

الفصل التاسع:

يُعلن الرئيس أو أحد نائبيه نتيجة التصويت وقرار الجلسة العامة المترتب عنه ولا يجوز بعد إعلان القرار التعليق عليه أو التراجع عن التصويت.

ولا يمكن الرجوع إلى مناقشة فصل تم التصويت عليه، ويحتفظ مكتب اللجنة بإمكانية طرح مقترح تعديل وطلب العودة في صورة تبين وجود تضارب أو تداخل بين الفصول أثر على بُنية وجود النص.

الفصل العاشر:

يُجبر على النائب التدخل دون الإذن بأخذ الكلمة ويُمنع تعطيل أشغال الجلسة بأي شكل من الأشكال.

وفي صورة الإخلال بالنظام يقع التنبيه على النائب، وعند التكرار يُطلب منه مغادرة القاعة إلى نهاية الجلسة. هذا المشروع تمت المصادقة عليه.

بالنسبة إلى الفصل محل الخلاف فهو لم يقع الإعلان عن المصادقة عليه، وبالتالي سأطلب من السيد رئيس لجنة مشروع القانون الداخلي وأعضائه إعادة الفصل برمته من أوله والتعديلات والمصادقة عليها كأن لم يتم الشروع في بيانه، فالمسألة واضحة.

بالنسبة إلى الفصول السابقة فقد وقع المصادقة عليها ولا أعتقد أنها تثير أي خلاف بيننا، وكل شيء كان واضحا، وبمجرد أن وقع خلل السيد رئيس لجنة مشروع النظام الداخلي أثار ذلك في إبانته ولا يوجد ما نخفيه، وقد وقع خطأ بشري وتم الاعتذار من قبل اللجنة يوم أمس، وكما ترون نحن نتصرف بكل شفافية ووضوح.

نتمنى من السادة الزملاء عدم تكرار التدخلات التي لا فائدة منها وتجنبها حتى نتقدم في أشغال الموافقة على مشروع القانون الداخلي.

مواصلة

النظر في مشروع النظام الداخلي

لمجلس نواب الشعب فصلا فصلا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الجلسة متواصلة وبذلك لا يقع تعداد النصاب القانوني والنصاب القانوني متوفر من الجلسة الأولى.

الجلسة متواصلة ليوم الجمعة 14 أفريل 2023.

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

أتوجه إليكم جميعا بالتحية والتقدير على مثابرتكم ومواظبتكم ونستهل أشغالنا اليوم في هذه الجلسة العامة المسترسلة لمواصلة النظر في مشروع النظام الداخلي والتصويت عليه.

الزميلات والزملاء الأفاضل،

إن تمّ الشروع في التصويت على الفصول فصلا فصلا نواصل عمليات التصويت على بقية الفصول وعلى مجمل التعديلات المقدمة بشأنها وننتقل بمقترحات التعديل للفصل 5 وعددها اثنان.

وأحيل الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتلاوة الفصل من البداية.

ولكن أولا الكلمة للأستاذة سيرين، تفضلي.

السيدة سيرين المرباط

شكرا السيد الرئيس،

قبل استئناف أشغالنا في الجلسة أردت الترحم على السيدة سعاد السويدي التي ماتت خنقا حتى الموت إثر خلاف عائلي مع زوجها في مدينة نصر الله من ولاية القيروان.

اليوم سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي، صحيح أن التطبيع مع الكيان الصهيوني خطير وخطير جدا ولكن التطبيع مع العنف يعدّ خطيرا أيضا.

العنف الذي تحدث عنه زميلي المحترم السيد أيمن في الملاعب ما زال يتصدر وبدأ من الطبقة السياسية، وما رأيناه من مشاهد على شاشة التلفزة يدخل بيوتنا وأصبح مسألة عادية، ونخاف أن يصبح كارثة مثل الفاجعة التي وقعت بمدينة نصر الله من ولاية القيروان.

نرجو منكم زميلاتي زملائي أن نكون صوتا واحدا ضد ظاهرة العنف على الجنسين الذكور والأنثى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذة سيرين، فعلا نحن نشعر بألم لتفشي هذه الظاهرة وتنتمي من جميع أفراد الشعب التونسي أن يكون واعيا بالكلمة التي تقدّمت بها ولا بدّ أن نفكر في مستقبلنا ومستقبل أبنائنا ومستقبل الوطن وشكرا لكم. (تصفيق)

السيدة بسمّة الهمامي، تفضلي.

السيدة بسمّة الهمامي

سيدي الرئيس، أنا لم أسمع الاعتذار الذي قدمته لجنة التصويت. من فضلك احتراما لدواتنا أن تقدم هذه اللجنة اعتذارها.

سيدي الرئيس، وأنت سيد العارفين في المجال القانوني هناك ما يسمى بـ L'insécurité juridique.

ما حدث في الفصل 9 عندما تقول لا يمكن الرجوع للفصول المصادق عليها وحتى تطمئن قلوبنا من حقنا أن يكون تصويتنا نزيها وشفافا، لأننا نحترم ذواتنا ونريد أن نؤسس لجملة من المبادئ والقيم التي نطرحها في النظام الداخلي.

سيدي الرئيس، أنا أريد أن أستمع للجنة وهي تقدم اعتذارها بما أنها لا تريد تقديم استقالتها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أولا استمعنا البارحة للسيد مسعود قريرة عضو اللجنة وهو يقدم اعتذارا مباشرا، وقد أخذ المصداق باسم اللجنة وقدم اعتذاره. هل هو موجود معنا؟ تفضل لتقديم موقفك.

الكلمة للسيد مسعود قريرة.

السيد مسعود قريرة، عضو لجنة إحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت

بسم الله،

زميلاتي، زملائي،

الخطأ الذي وقع هو من قبل أحد أعضاء اللجنة وكان خطأ غير مقصود لأنه جمع بين الخانة الوسطى واليمنى فكانت النتيجة خاطئة.

وأنا باسم اللجنة وباسم هذا الزميل بالذات أعذر لكم وللشعب التونسي، ونحن موجودون هنا لكي نطبق القانون (تصفيق) على ذواتنا وعلى غيرنا ودائما اعتبر أن الاعتذار من شيم الكبار، والإنسان الذي يخطئ لا عيب في الاعتراف بخطئه.

وأقول لزميلتي المحترمة اليوم وغدا وبعد غد أن الخطأ البشري وارد ويجب أن نتحمل بعضنا عندما يحدث خطأ فالعبرة في الإصلاح والتجاوز لأن شعبنا ينتظرنا والسلام عليكم. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استمعت شخصيا بالأمس لهذا الاعتذار من طرف السيد النائب المحترم عندما أخذ الكلمة بيننا واعتذروصّر بنفس ما أعاده اليوم. أحيل الكلمة مباشرة للسيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي.

السيد عماد أولاد جبريل، رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا لكافة الزملاء،

شكرا للجنة الفرز،

فعلا الاعتذار من شيم الكرام والخطأ وارد، ولكن الخطأ لم يكن مقصودا ولذلك سنعود لهذا الفصل كأنه لم يقع تلاوته على مسامع السادة النواب من قبل.

ونطلب بكل لطف نظرا لأن جلّ المقترحات ستمر، وحتى تمر كل المقترحات الرجاء من كل الزملاء أخذ نقطة نظام تتعلق فقط بسير الجلسة العامة، فهي نقطة تنظيم سير الجلسة، وما زاد عن ذلك نتمنى تجاوزه، فلدينا رأي ضد ورأي مع ثم نمر إلى التصويت لكي نسرع النسق ونكون موفقين في أعمالنا.

نمرر الكلمة للسيد يوسف الطرشون مقرر اللجنة.

السيد يوسف الطرشون، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير زملائي النواب،

سنعيد تلاوة الفصل الخامس وأذكر زملائي بضرورة متابعتنا بالوثائق الموجودة أمامهم.

لدينا نص مشروع النظام الداخلي سنتلو الفصل الأصلي ثم بعد ذلك نتلو التعديلات ثم نحيل الكلمة للدفاع عن المقترح أو تقديم الرأي ضد المقترح وشكرا.

سنتلو على مسامعكم زملائي الكرام الفصل الخامس:

الفصل 5:

يجرّ على النائب ممارسة أي نشاط آخر بمقابل أو دون مقابل. يوضع النائب المنتهي إلى الوظيفة العمومية في حالة عدم مباشرة خاصة طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل.

وردت علينا بشأن هذا الفصل ثلاثة مقترحات كما هو مبين أمامكم بالجدول.

المقترح الثالث تم سحبه من طرف الزميلة مهي عامر وبذلك سأتلو عليكم المقترح الأول والمقترح الثاني.

مقترح التعديل الأول الذي تقدم به السيدات والسادة النواب عزيز بن الأخضر وسنياء بن المبروك وصابر الجلاصي ولطفي الهمامي وكمال فراح، وسيتولى الدفاع عنه عزيز بن الأخضر.

أتلو على مسامعكم المقترح:

اعتماد عبارة "النائب من الأعوان العموميين" عوض "المنتني للوظيفة العمومية" لتشمل مختلف الأنظمة الأساسية العامة. هذا مقترح التعديل الأول.

مقترح التعديل الثاني تقدم به السادة النواب رياض جعيدان وسامي الحاج عمر ومحمد ضو وعمر برهومي ومحمود العامري، ويدافع عنه السيد النائب عمر برهومي.

أتلو عليكم مقترح التعديل الثاني ويتعلق بتنقيح محتوى الفصل "يحجر على النائب ممارسة أي نشاط آخر مهني بمقابل أو دون مقابل".

الآن أعطي الكلمة للنائب الزميل عزيز بن الأخضر ليدافع عن مقترح التعديل الأول، فليفضل. إذا كان غير موجود فيإمكان السيدة النائبة سنياء بن المبروك أو السادة النواب صابر الجلاصي أو لطفي الهمامي أو كمال فراح التفضل بالدفاع عن هذا المقترح. السيد كمال فراح يتولى الدفاع عن مقترح التعديل عدد 1، تفضل.

السيد كمال فراح

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للجنة النظام الداخلي،

في الحقيقة هذا التعديل أتى لتوسيع قاعدة الأعوان العموميين المعنيين بحالة عدم المباشرة.

يعني لا تبقى في إطار الوظيفة العمومية فقط بل تشمل كل الأعوان العموميين من دواوين وغير ذلك وشكرا.

السيد المقرر

شكرا للزميل، من يتفضل بمعارضة هذا الفصل؟

السيد هشام حسني طلب الكلمة، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا، بالنسبة إلى هذا الفصل أن نتحدث عن جميع الأعوان العموميين فالأنظمة الأساسية تختلف، المنشآت العمومية تختلف عن الوظيفة العمومية، ففي قانون الوظيفة العمومية الإحالة على عدم المباشرة واضحة بينما المنشآت العمومية كل منشأة عمومية لها نظامها الأساسي الخاص بها ولا يوجد خاص عام.

بالتالي لا يمكننا أن نمج الإحالة على عدم المباشرة الخاصة لكل الأعوان العموميين، هناك فصل موجود وهذا معمول به في السابق، حيث يتمتع بذلك أعوان الوظيفة العمومية حصريا وشكرا.

السيد المقرر

شكرا، إذن نمر إلى التصويت على مقترح التعديل عدد واحد، تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشرع في التصويت.

نتيجة التصويت: 54 صوتا بنعم و10 محتفظين و58 ضد والمجموع 122 صوتا، لم يتم إقرار هذا التعديل.

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

نمر زملائي إلى مقترح التعديل عدد 2 ويتعلق بتنقيح محتوى الفصل:

"يحجر على النائب ممارسة أي نشاط آخر مهني بمقابل أو دون مقابل".

يدافع عن هذا المقترح السيد عمر برهومي.

السيد عمر برهومي

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي الكرام،

المشكل في هذا الفصل أن المشرع جاء بلفظ النشاط وبقي مهما في المطلق ولا يوجد تفسير حول طبيعة النشاط، وطرح هذا الموضوع في عديد النقاشات سواء كانت الداخلية أو النقاشات مع اللجنة.

نطالب بضرورة سنّ قانون يتعلق بوضعية النائب le statut des députés في انتظار صدور هذا القانون اقترحنا أنه من الأفضل إضافة كلمة "نشاط مهني" في انتظار صدور هذا القانون، ونقول مهني غير شخصي، لأن هناك من الزملاء من يمارس نشاطا جمعياتيا أو نشاطا رياضيا أو نشاطا فلاحيا فهناك عديد الزملاء من يملك على سبيل المثال عدد 6 أشجار من الزيتون أو غيرها من الأملاك الشخصية.

يعني نحاول أن يكون نشاطا مهنيا في البداية ثم نطالب بسنّ قانون لكي يقدم لنا المشرع أكثر إيضاحات حول النشاط على ألاّ يتعارض مع عمل النائب ولا يقلص من نجاعته وشكرا.

السيد المقرر

شكرا والكلمة للسيدة سيرين لتقديم الرأي ضد، تفضلي.

السيدة سيرين المرباط

بالنسبة إلى مقترح التعديل والتنصيص على نشاط آخر مهني، يمكن هنا أن نسقط في التعارض مع دستورية القانون والقانون واضح وصريح.

نحن أخذنا الفصل كما هو وكما أتى عليه النص في الدستور في انتظار أن يقع سنّ قانون في لجنة التشريع يحدد ما هو مجال الأنشطة الأخرى التي يحقّ للنائب النشاط فيها كالعمل التطوعي والعمل الجمعياتي والعمل الرياضي إلى غيره من الأعمال وشكرا.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس، نمر إلى التصويت على المقترح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن أعلن انطلاق عملية التصويت، تفضلوا.

نتيجة التصويت 38 صوتا نعم مقابل 9 محتفظين و73 صوتا لا. المجموع 120، تم رفض هذا التعديل.

تلاوة الفصل من جديد لتقع المصادقة عليه.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

أتلو عليكم الفصل 5 كما ورد بمشروع النظام الداخلي حيث لم تقبل التعديلات الواردة بشأنه:

الفصل 5:

يُحجّر على النائب ممارسة أي نشاط آخر بمقابل أو دون مقابل. يُوضع النائب المُنتهي إلى الوظيفة العمومية في حالة عدم مباشرة خاصة طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل.

سيدي الرئيس، نمر إلى التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت.

نتيجة التصويت: 106 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين و 5 لا. المجموع 117، وقع اقرار هذا الفصل.

نمر الى الفصل الذي يليه.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

نتلو عليكم الفصل 6 كما ورد في مشروع النظام الداخلي:

الفصل 6:

يحدث الشُّغور النهائي في مقعد بالمجلس في إحدى الوضعيات

التالية:

- الوفاة،
- العجز التام،
- الاستقالة من عضوية المجلس،
- فقدان العضوية بموجب حكم قضائي بات يقضي بالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية،
- فقدان العضوية بموجب أحكام الفصلين 98 و 163 (جديد) من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022،
- فقدان العضوية بموجب سحب الوكالة طبقا لأحكام الفصل 39 سادسا من القانون الانتخابي كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

وردت علينا بشأن هذا الفصل ثلاثة مقترحات تعديل الأول والثاني متطابقان يعني متشابهان ونفس المقترح بينما تفضل الزملاء بسحب المقترح رقم 3.

وأصحاب المقترح رقم 3 هم السادة والسيدات يوسف التومي وأسماء درويش ومحمود العامري وريم الصغير وسفيان بن حليمة وبسمة الهمامي ومعز برك الله وقد تفضلوا بسحب المقترح رقم 3.

أتلو عليكم مقترح التعديل عدد 1 الذي تفضل به السادة النواب علي زغدود ومهي عامر وأيمن البوغديري ومختار عبد المولى وعمار عيودي ومحمد شعبان.

المقترح يتجه لحذف عبارة "الانتخابي كما تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة لانعدام ضرورة التنصيص عليه".

تعويض عبارة "في إحدى الوضعيات التالية" بعبارة "في إحدى الحالات التالية"، حذف كلمة "جديد" الواردة قبل عبارة "من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014".

تعديل الإحالة على القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء اعتبارا إلى أن آخر تعديل قد تم بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023.

هذا المقترح سيتفضل بالدفاع عنه الزميل علي زغدود، تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد علي زغدود.

السيد علي زغدود

شكرا،

صباح الخير الزملاء والزميلات،

هذا التنقيح تنقيح تقني وهنا تم الاكتفاء فقط بما ورد في الدستور ولم تتم الإشارة إلى ما ورد في المرسوم عدد 8 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023.

وبالتالي نص التعديل كما هو مشار إليه يتجه إلى حذف عبارة الانتخابي كما تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة لانعدام ضرورة التنصيص عليه.

ثم أيضا تعويض عبارة في إحدى الوضعيات التالية بعبارة في إحدى الحالات التالية.

ثم التعديل الثالث في الفقرة الأخيرة هو حذف كلمة جديد الواردة قبل عبارة من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014.

تعديل الإحالة على القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء اعتبارا إلى أن آخر تعديل قد تم بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023.

وهكذا يصبح الطرح سليما وقانونيا ومحينا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل، من يعترض على هذا المقترح؟

الزميلة سيرين المرابط، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا، معارضة فقط يتجه حذف عبارة الانتخابي كما تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة لانعدام ضرورة التنصيص عليه، بالتالي سيصبح الفصل:

فقدان العضوية بموجب سحب الوكالة طبقا لأحكام الفصل 39 سادسا من القانون وسنسكت أي قانون؟ إذا تم الحذف بماذا سيعوض؟ لم يأت مقترح التعديل على التعويض أو تنصيص القانون الذي أخذ منه الفصل 39 سادسا. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا، نمر للمقترح عدد 2 وكما لاحظت منذ حين هو مطابق للمقترح عدد 1 لكن أعيد تلاوته وأعطي الكلمة لأصحاب هذا المقترح للدفاع عنه على النحو التالي:

تعويض عبارة "في إحدى الوضعيات التالية" بعبارة "في إحدى الحالات التالية".

حذف كلمة "جديد" الواردة قبل عبارة "من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014".

تعديل الإحالة على القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء باعتبار أن آخر تعديل قد تم بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023.

حذف عبارة "الانتخابي" كما تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة لانعدام ضرورة التنصيص عليه.

أنبه الزملاء إلى أن النقطة المتعلقة بحذف عبارة "جديد" لا تستقيم لأن المرجع موجود في المرسوم الانتخابي، إذن لا يمكن حذف عبارة "جديد".

يدافع عن هذا المقترح الزميل عزيز بن الأخضر فليفضل، غير موجود إذن من يتولى ذلك من المجموعة وهم السيدة والسادة سنية بن مبروك وصابر الجلاصي ولطفي الهمامي وكمال فراح؟ السيد كمال تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد كمال فراح.

السيد كمال فراح

شكرا، في الحقيقة هذا التنقيح لغوي تقني عبارة وضعية لا تتناسب مع الحالات الموجودة، فنقول حالة وفاة وليست وضعية وفاة، ثم باعتبار ملاحظتكم في الإبقاء على عبارة جديد التي وردت في القانون الانتخابي نوافقكم على ذلك والنقطة الثانية والثالثة في التعديل هي نقاط تقنية بحته وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نقطة نظام للسيد حمادي غيلاني، تفضل.

السيد حمادي غيلاني

صباح الخير الزميلات والزملاء،

سيدي الرئيس، أجد نفسي مجبرا مرة أخرى على إعادة نفس الملاحظات، لا تنزعجوا مني فكل ملاحظة شكلية سأتمسك بها جيدا، أريد أن أركز على احترام الإجراءات والشكليات حتى نتعود على ألا يتعد أي فرد على احترام القانون أولا وثانيا أن يعرف المهمة الموكولة له حتى لا تتداخل المهام.

مرة أخرى أعيد، نحن انتخبنا رئيس الجلسة حتى يتولى هو إعطاء الكلمة ويمارس صلاحياته وسلطته، بالنسبة إلى أعضاء اللجنة مطالبون بقراءة التعديل وتسمية من يدافع عنه دون التعليق على التعديل أيضا، فعملية التعليق على التعديل كأنه توجيه بالانتخاب نحن نحكم ونودكم ولكن نريد أن نحترم الشكليات وكل شخص مكلف بمهمة حتى نفهم، انتخبنا رئيس المجلس ونائبه لأننا نجلس خلفك فلا يمكنك أن ترى من يرفع يده، وكان المسألة في اتجاه معين، أطلب بكل ود من السيد الرئيس بعد إقرار التعديلات أن يعطي هو الكلمة ويوجهها وينطلق مع تحديد الوقت للتدخل، شكرا وأرجو أن تتحملوني بكل ود.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، نحن أجبنا عن هذه الملاحظة البارحة، وأسماء النواب الذين سيدافعون عن المقترح مكتوبة هنا ومسجلة ولست أنا من يعطي الكلمة.

ثانيا، مسألة من يعترض ليست مسجلة هنا، نحن نسأل من سيعترض وتعطي الكلمة لمن يرفع يده ويتفضل بالاعتراض ولسنا نأخذ صلاحيات ليست من شأن اللجنة.

ثالثا، حول مسألة التوضيح كذلك بالنسبة إلى الجنة من حقها كلما تطلب الأمر أن تقدم توضيحا وهو ليس توجهها للتصويت بل هناك مسائل يجب أن ننبه إليها.

مثلا في هذا الفصل إن سنصوت على هذا الفصل وهناك نقطة هي حذف عبارة جديد، هذا مخالف، وقد سقنا هاته الملاحظة ولكم سيديد النظر في أن تصوتوا بنعم أولا أو أن تحتفظوا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد هشام حسني.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

لدي ملاحظتان الأولى للجنة حين يقدم مقترح تعديل على الأقل اعرضوا علينا الفصل معدلا وليس حذف أو زيادة، فلا بد من أن يكون الفصل معدلا، وهذا دور لجنة صياغة النظام الداخلي أو تقبلون المقترح، هذا أولا.

ثانيا، بالنسبة إلى الرأي ضد يكون طلبه إلكترونيا ويتبين لك على الشاشة حتى نعرف من الأول، لأنه يمكن أن يطلب نائب وسياذتك أو أعضاء اللجنة لا يراه لأنه وراءه بالتالي يكون الطلب إلكترونيا، ومن سبق في طلب الكلمة هو من يأخذها وهكذا تكون أكثر شفافية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد صلاح الفرشيشي، تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

اتخذت اليوم قرارا بألا أطلب نقاط نظام ولكن هناك نقطة أثارها الزميل في ما يخص ملاحظة السيد يوسف الطرشون حول كلمة "جديد"، إذا ارتأت اللجنة عدم جواز مسألة ما قانونيا هل نمرر الفصل خاطئا؟ والدليل حين قال السيد يوسف لا يمكن أن تحذف كلمة "جديد" لأنه يتعارض وافقه السيد كمال فراح وهو الذي اقترح التعديل وقال له كلامك صحيح ونحن مخطؤون.

إذن إن كانت هناك ملاحظة تهم الأمور التقنية من اللجنة قبلها ولا يعني أن توجه، وليس في المضمون، في الأمور التقنية يمكن أن تتدخل اللجنة ولكن يمكن أن نصادق على قانون خاطئ ونكون عرضة للسخرية في الخارج فيما بعد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق من فضلكم للسيد صابر الجلاصي.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

ملاحظة فقط، نحن صوتنا على مشروع القرار الذي يتعلق بضبط أحكام وقتية لتنظيم جلسات النظر والتصويت، وأضمر رأبي لزميلي غيلاني باعتبار اليوم المقرر إن كان سيوضح كلمة وتقرأ أنها توجيه فيمكن أن تتغير عدة آراء داخل المجلس بمجرد كلمة. لماذا؟

لأن ما لاحظناه البارحة أن هناك عدة مقترحات ووقع إيجاد ملاحظات من طرف السيد رئيس اللجنة واليوم تكررت، فقط إن كان هناك اليوم مجموعة تتبنى مقترح التعديل وهناك من يدافع عنه وهناك الرأي ضد لا أرى دافعا لأن يوضح السيد مقرر اللجنة، ونحن نعرف أن دوره هو قراءة الفصول ثم التوضيح ثم تمرير الكلمة، وهذا هو الموجود وهو ما صادقنا عليه على ما اعتقد منذ اليوم الأول في هذا المشروع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لنتفق لا يوجد خلاف كبير بيننا في هذه المسألة ونوضحها، تسند الكلمة للجنة وتعلن عن اسم من قدم التعديل، والفصل يقول وعند الاقتضاء من يعارض، يعني ليس بالضرورة أن هناك من

يعارض، حينها أوجه أنا السؤال لمن يعارض، ومن يقع تسجيل اسمه أولاً هو الذي تتاح له الكلمة.

الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

شكرا سيدي الرئيس،

في ما يخص الملاحظة التي قدمها زميلنا السيد هشام حسني، نقدم مقترحات التعديل واللجنة تتلوها فقط، ولا تعيد هي صياغة الفصل الذي تمت تلاوته كاملاً كما هو، تقدم مقترحات التعديل على حده، وإذا تمت المصادقة على أحدها تتم إعادة قراءة الفصل معدلاً في صياغته الجديدة، هذا معمول به وهذا ما يجب أن يحدث.

بالنسبة إلى اللجنة نحن نتعامل على مستوى كبير من الاحترام ولن نؤثر والسادة النواب لكل منهم قناعات ومقتنع بقوانينه والتعديلات التي أقرها ولن يغيرها لأجل اللجنة، إنما هو مقتنع بالمضمون، واللجنة لا تتدخل في مضمون مقترحات الفصول بل تتدخل في البنية وفي عدم تعارض الفصل مع فصل آخر أو أن يكون الفصل متعارضاً مع نص قانوني سابق للنظام الداخلي، والقوانين درجات لدينا الدستور والقوانين العادية والقوانين الأساسية إذن يجب ألا يتضارب النص القانون مع النصوص القانونية السابقة وهذا هو دور اللجنة.

نحن المسؤولون في النهاية عن هذه المسألة وأنت مسؤول عن الدفاع عن مقترحاتك لا ندخل في باب التوجيه، ولكن ندخل في باب أن نضع كل مسألة في إطارها وهذا ليس توجيهاً، بل بالعكس يجنبنا غدا الوقوع في صياغة خاطئة أو في تضارب فصل مع آخر أو مع محتوى قانوني آخر ليس في النظام الداخلي، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد صابر المصمودي، تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعاً،

في مقترح التعديل 1 و 2 وردت أربع نقاط، اللجنة بينت بالنسبة إلى النقطة 2 عبارة جديد أنه لا يمكن إدراجها، والزميلة النائبة سيرين المرباط التي قامت بالاعتراض على نقطة من هذه النقاط في المجمل لا يمكن الأكيد قبول المقترح ككل لكن يمكن قبول على الأقل نقطتين.

الاقتراح الذي أقدمه وهذا سيكون موجوداً في عديد الفصول هو أن نمنح الفرصة لمقترحي التعديل أن يعدلوا ويقدموه لنا في صيغة أخرى وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل، تفضل أعطوه المصدق.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

نود أن يتم هذا في عديد الفصول، بالعكس نحن مع هذا الأمر لكن قانونياً لا يمكن للسادة النواب إعادة تقديم مقترحات.

في صورة ما كان هناك مقترحان يصبان في نفس المعنى وهناك إمكانية لتقديمها بإمكانهم مدنا بتلك الصياغة ويتم اقتراحه من قبل

اللجنة ونعرضه على التصويت لا يوجد إشكال في هذا. يجب أن يتفقوا في الصياغة من الناحية القانونية والفنية ويتم حذف نقطة من هنا ونقطة من هناك ويصبح الفصل مكتمل ويتم تقديم المقترح عن طريق اللجنة مع الشكر أي إن كان لديكم هذا المقترح يمكنكم تقديمه لنا ونقوم بعرض مقترح وحيد للتصويت ولا يتم عرض مقترحين على التصويت ويتم تعديل تلك الصياغة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد يوسف طرشون.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

سأتقدم بملاحظة بسيطة، التوضيح من حق اللجنة وعندما نقول أن عبارة "جديد" مثلاً التي جاءت في هذا السياق متناقضة مع القانون وحتى الزملاء أصحاب المقترح اعتبروا بأن هذه الملاحظة هي ملاحظة وجهية، هذا زميلي الفاضل توضيح وليس تدخلاً ولا توجيهاً لأنه لو يمر هذا المقترح أو هذا الفصل كما هو سنجد أنفسنا في تعارض مع القانون فقط.

ثانياً، إن تسمح سيدي الرئيس نمر للتصويت على المقترح الأول.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد فخر الدين فضلون طلب الكلمة تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

أردت أن أشير وأن أؤكد على الملاحظة التالية وهو أن رأي وحيد يندرج في باب المعارضة على مشروع تعديل فصل غير كافي لأن هنا صحيح الفصل السادس يقول "تعطى الكلمة عند الاقتضاء لأحد النواب ليعارض المقترح لنفس المدة الزمنية" يمكن أن يكون تدخل المعارض في موضوع معين يتعلق بمشروع تعديل فصل وهناك مواضيع أخرى يطرحها نفس التعديل ولم يشر لها تدخل المعارض.

وبالتالي أرى أنه يجب أن تعطى لأكثر من رأي في باب المعارضة على مشروع الفصل القانوني وحتى عندما نريد أن نبحث عن طلب الكلمة الأول هذه آلية ومقاييس غير موضوعي وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد محمد علي.

السيد محمد علي

صباح الخير جميعاً،

لدي ملاحظة فقط، لقد اتفقنا على أن باب التعديلات من المفروض أن يكون قد أغلق حتى لا نفتح الباب أمام الجميع ففي كل مرة يقترح أحد النواب إعادة صياغة وتعديل.

كما اتفقنا بتكليف استثنائي بأن التعديلات المتقاربة أو المتشابهة يتم عقد جلسة على مستوى اللجنة ويقع سحب مقترح من المقترحات إذا كانت تصب المقترحات في نفس الصياغة أو متشابهة أو متقاربة ولكن لم نتفق على أن يجلس طرفين مع بعضهما ويقدمنا لنا صياغة جديدة ويقدمان لنا تعديلاً جديد هذا لم نتفق فيه لذلك فإن إعادة الصياغة تعد تعديل جديد ليصبح الآن مفتوحاً أمام الجميع أن نعيد النظر في الصياغات بين المقترحات المتشابهة ونفتح من جديد باب التعديلات من جديد وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

إذن نذهب للتصويت على مقترح التعديل رقم 1.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن بداية التصويت على مقترح التعديل رقم 1.

الانتهاء من التصويت.

نتيجة التصويت: 36 نعم، 20 محتفظ و 54 معترض، المجموع

110، رفض هذا المقترح.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، إذن رفض التعديل رقم 1.

نمر إلى التصويت على مقترح التعديل رقم 2.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

التصويت على المقترح رقم 2.

الانتهاء من التصويت.

نتيجة التصويت: 29 نعم، 13 محتفظ، 74 معترض، المجموع

116، رفض المقترح.

أقرأ علينا الفصل من جديد للتصويت عليه.

السيد المقرر

إذن الفصل 6:

يحدث الشغور النهائي في مقعد بالمجلس في إحدى الوضعيات التالية:

-الوفاة،

-العجز التام،

-الاستقالة من عضوية المجلس،

-فقدان العضوية بموجب حكم قضائي بات يقضي بالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية،

-فقدان العضوية بموجب أحكام الفصلين 98 و 163 (جديد) من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022.

فقدان العضوية بموجب سحب الوكالة طبقا لأحكام الفصل 39 سادسا من القانون الانتخابي كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

سيدي الرئيس، نمر إلى التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت.

المجموع 123، وقعت المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس، نمر إلى الفصل 7.

أتلو عليكم الفصل كما ورد في مشروع النظام الداخلي:

الفصل 7:

عند الشغور النهائي لأحد المقاعد بمجلس نواب الشعب، يتعين على مكتب المجلس أن يُعلم فورا الهيئة المكلفة بالانتخابات بحدوث الشغور.

يتم تنظيم انتخابات تشريعية جزئية في الدائرة المعنية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ معاينة الشغور، ولا يتم تنظيم انتخابات جزئية لسد الشغور النهائي إذا حصل خلال الستة أشهر الأخيرة من المدة النيابية.

ورد علينا بشأن هذا الفصل مقترحا تعديل الأول من طرف السيدة والسادة كمال فراح وزينه جيب الله ونبيل حامدي ومراد الخزامي وحلمي بن صالح، وتفضل الزملاء بسحب هذا المقترح.

بالنسبة إلى مقترح التعديل الثاني تفضل به السيدة والسادة صابر مصمودي وأيمن البوغديري وعلي زغدود ومحمد شعباني وطارق مهدي ونجلاء اللحياني، ونص مقترح التعديل هو التالي: يتطلب ملاحظة سيقدمها السيد رئيس اللجنة أقرأ عليكم مقترح التعديل ثم نورد ملاحظتنا كلجنة.

مقترح التعديل: إلغاء وتعويض الفصل على النحو التالي:

"بالنسبة لحالات الشغور السابقة لانعقاد المجلس وحالات الشغور النهائي المنصوص عليها في الفصل 6 لأحد مقاعد مجلس نواب الشعب يتعين على مكتب المجلس أن يعلم فورا الهيئة المكلفة بالانتخابات بحدوث الشغور".

فليتفضل السيد رئيس اللجنة بتوضيح هذه المسألة.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

شكرا، بالنسبة إلى مقترح التعديل عدد 2:

حالات الشغور السابقة لانعقاد المجلس لا يمكن تناولها في النظام الداخلي، لم يتم التنصيص على هذه الوضعية في القانون الانتخابي فقط يمكن للمجلس تنقيح هذا القانون أو تحمل مسؤولية معاينة الشغور وطلب سده من قبل الهيئة.

بالتالي هذا لا يدخل ضمن باب الصلاحيات في النظام الداخلي ويتعارض مع ما جاء به العمل، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد هشام حسني، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

أردت أخذ هذه النقطة قبل أن نتداول في هذا الفصل، نحن اليوم نعيش وضعية داخل المجلس فيها إشكال حقيقة، وقلنا نعتمد في المصادقة على النظام الداخلي على الأغلبية المطلقة التي حددناها ب 81 حينما سألت في بداية الجلسة على الأغلبية فهي 81 باعتبار أن لدينا 161 نائبا.

اليوم هل أن المقاعد السبعة التي لم تسدد شغوراتها تعتبر شغورا أولا؟ هل نعلم الهيئة أم لا؟

هذا يحتاج إلى مشاور واستشارة كبيرة وأتصور حتى قبل المصادقة على هذا الفصل وأطلب تأجيل ذلك لننظر في الإشكالية وهي إشكالية قانونية فعلا، والهيئة العليا للانتخابات رمت الكرة لمجلس النواب وتركته يتخبط هناك في حين أنها من يجب أن تتحمل

مسؤوليتها في هذا معنا قبل أن نتورط لأن لنا إشكالية قانونية قائمة الآن، ونحن نعتمد أغلبية 81 يعني على حساب 161 بينما الموجودون حاليا هم 154، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل، تفضل أعطوه المصدق.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

ملاحظة زميلي العزيز السيد هشام في محلها لكن يجب أن نعرف أننا نصادق على نظام داخلي فلا نحمله ما لا يحتمل، يعني مسألة مغايرة لكل السياق.

بالتالي أن يتحمل المجلس مسؤوليته هذا يكون في إطار اللجان التي سيتم إحداثها، هناك لجنة مخول لها أن تقر بهذا الشأن بأنها ستنظر في المراسيم الانتخابية أو في القانون الانتخابي، وبناء عليه يمكن أن نمرر هاته الوضعية حين تكون استعجالية داخل تلك اللجنة حين يتم إحداثها، وهي التي تنص على تعديل القانون الانتخابي وتنص على هذه الوضعية التي تحدث فيها أنفا السيد هشام لكن الموضوع الحالي هو موضوع النظام الداخلي الذي لا يحتمل هذا الأمر، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد صابر المصمودي، تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة المقترح الذي قدمته وجدت السيد النائب هشام حسني يدافع عنه وبالنسبة إلى رد اللجنة أعتبر أنها وجهة نظر، فلا يوجد مانع قانوني أو دستوري مطروح، وأخذ الكلمة فيما بعد لأنه يجب الإعلان عن هذا الشغور الحاصل ومراجعته في القريب العاجل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

نمر إلى من يعترض.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعترض على هذا المقترح؟ السيد عادل ضياف، تفضل.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، ملاحظة، يا زملاء حتى يكون العمل منظما لا نطلب نقطة نظام حين نكون في التسلسل، أنا قرأت المقترح وقلت سأعطي الكلمة لمن سيدافع عنه ثم لمن سيعترض عليه، فإذا بي وسط هذا، بعد أن قرأت المقترح أعطينا نقاط نظام، نود حين نقرأ المقترح من يأخذ الكلمة هو المعني بالدفاع.

أطلب من سيادتكم إعادة الكلمة للسيد صابر المصمودي للدفاع عن هذا المقترح ثم من يعترض على هذا المقترح تباعا وإن كانت هناك نقاط نظام تكون في ما يلي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

اذن الكلمة للسيد صابر المصمودي.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى الفصل 7 بداية الفقرة الأولى تتحدث عن الشغور النهائي والشغور النهائي مفصل في الفصل عدد 6 من حالات وفاة إلى

آخره، لكن كما يعلم السادة النواب اليوم لدينا شغور في سبعة مقاعد ونحن إلى حد الآن نعتمد حتى على مستوى الانتخاب على 81 كما ذكرتنا به سيدي الرئيس البارحة.

إذن من مشمولاتنا أن حالات الشغور السابقة لانعقاد المجلس المتأتية من عدم الفوز في الانتخابات أو حالات تتبع قضائي قبل أداء اليمين هي من مشمولات المجلس ويجب عليه أن يرأسل الهيئة العليا للانتخابات لسد هذه الشغورات وشكرا.

السيد المقرر

شكرا زميلي صابر، إذن من يعترض على هذا المقترح؟

تفضل سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد عادل ضياف هو الذي سجل اسمه، فليتفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

أظن أن في الفصل 7 هناك إشكال يتعلق بكونه لا يمكن أن تتم انتخابات جزئية لسد الشغور النهائي إذا حصل خلال الستة أشهر الأخيرة من المدة النيابية.

إذن من سيقوم بالعمل الرقابي والوظيفة الرقابية لمشاريع التنمية بالجهات أو الدوائر الانتخابية أو من سيقوم بالتشريعات ومتابعة المبادرات التشريعية والقوانين؟ هل هو النائب المساعد لرئيس المجلس المكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم أو أي طرف آخر؟ وهي نقطة تتطلب التوضيح، لأن فترة ستة أشهر ليست بالهينة، يمكن أن تحدث فيها عديد الإخلالات في مجال التشريع أو في مجال الرقابة على إنجاز المشاريع وصرفها في الاتجاه الصحيح وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة سيرين المرباط تطلب نقطة نظام، تفضلي.

السيدة سيرين المرباط

سيدي الرئيس، ما تفضل به السيد الزميل المحترم عادل الآن ليس برأي ضد هو توضيح لإشكال موجود في الصيغة التي أتى عليها مشروع النظام الداخلي وبالتالي لم يقدم رأي ضد وهو أخذ الكلمة من أجل الرأي المعارض لمقترح التعديل رقم 2، وشكرا.

السيد المقرر

نمر إلى التصويت على هذا الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بل التصويت على مقترح التعديل.

السيد المقرر

قلنا بأن المقترح الأول سحب ونحن سنصوت على مقترح التعديل عدد 2.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

التصويت.

37 صوتا نعم مقابل 15 محتفظين و70 لا، رفض هذا التعديل.

السيد المقرر يتلو علينا الفصل بصيغته النهائية.

السيد المقرر

الصيغة النهائية المعروضة على سيادتكم للتصويت عليها:

الفصل 7:

عند الشغور النهائي لأحد المقاعد بمجلس نواب الشعب، يتعين على مكتب المجلس أن يُعلم فوراً الهيئة المكلفة بالانتخابات بحدوث الشغور.

يتم تنظيم انتخابات تشريعية جزئية في الدائرة المعنية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ معاناة الشغور.

ولا يتم تنظيم انتخابات جزئية لسد الشغور النهائي إذا حصل خلال الستة أشهر الأخيرة من المدة النيابية.

التصويت سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية عملية التصويت، تفضلوا.

الانتهاء من التصويت النتيجة: 114 نعم، 6 محتفظين، 6 لا. المجموع: 126 وبذلك وقع إقرار هذا الفصل وتمت المصادقة على الفصل 7.

السيد المقرر

نمر إلى الفصل 8 سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الفصل 8، تفضل.

السيد المقرر

سأتلو عليكم الفصل كما ورد في مشروع قانون النظام الداخلي.

الفصل 8:

تضبط المنح الشهرية المُخوّلة للنائب بمقتضى مُقرر من رئيس المجلس بعد مصادقة المكتب ويتم إدراجها ضمن ميزانية مجلس نواب الشعب.

ورد علينا مقترحاً تعديل: مقترح التعديل الأول تقدم به الزملاء: كمال فراح وزينه جيب الله ونبيل حامدي ومراد الحزامي وحلمي بن صالح. ينص مقترح التعديل الأول على تعويض عبارة "مقرر" بعبارة "بمقتضى قرار".

حذف و"يتم إدراجها ضمن ميزانية مجلس نواب الشعب" وتعويضها بـ "وفقاً للأحكام القانونية ذات العلاقة".

نقطة ثالثة إدراجها إثر الفصل الخامس.

المقترح الثاني إضافة فقرة ثانية: "تؤخذ بعين الاعتبار وضعيات النواب المنتخبين عن دوائر التونسيين بالخارج وضعية النواب الممثلين عن دوائر الجهات الداخلية مع مراعاة قاعدة التناسب".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مقترح التعديل الأول: الكلمة للسيد كمال فراح للدفاع عن المقترح.

معذرة السيد كمال، توجد نقطة نظام للسيدة فاطمة المسدي تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

سيدي الرئيس، منذ انطلق التصويت لاحظنا بأن أغلب مقترحات التعديل التي تم تمريرها الآن سقطت، هناك مشكل في الأغلبية المطلقة الموجودة في المجلس والتي نعتمد عليها وعددها 81، بالرغم من أن هناك سبعة نواب مثلما تفضل زملائي بالقول لم يتم

انتخابهم عن دوائر أجنبية، والجلسة العامة هي سيدة نفسها. فهل يمكن تغيير الأغلبية المطلقة مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الشغور في هذه الدوائر مع الاعتماد على نسبة أخرى للأغلبية المطلقة في هذه الحالة حتى نستطيع تسهيل عملية تعديل الفصول وإلا لن يمر أي فصل؟ وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد كمال فراح ليدافع عن هذا التعديل لكن قبل ذلك مقرر اللجنة يريد التدخل.

السيد المقرر

لدي ملاحظة، عندما تتم قراءة المقترح والاستماع إلى الرأي مع والرأي ضد أطلب من زملائي الأعضاء بكل لطف ألا تطلب خلال هذه العملية نقطة نظام حتى لا يتم التشويش على عملية الدفاع ويمكن لطالب نقطة نظام أن يطلها فيما بعد وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ملاحظة السيد المقرر وجهة، فعند الشروع في قراءة الفصل وعند قراءة التعديلات يجب احترام الإجراءات، فإن كانت هناك نقطة نظام مثل نقطة النظام التي تقدمت به السيدة النائبة المحترمة فاطمة المسدي فإن نقطة النظام هذه يكون التدخل فيها خارج مناقشة الفصول، مرحباً بكم.

الكلمة للسيد كمال فراح.

السيد كمال فراح

شكراً سيدي الرئيس،

لقد اقترحنا في الفصل الثامن ثلاثة تعديلات:

التعديل الأول يخص مسألة لغوية وهي عبارة "مقرر" فمقرر هو اسم فاعل وتقبلها بالفرنسية rapporteur بينما كلمة "قرار" التي أردنا أن نعوض بها كلمة "مقرر" هي مصدر وتقبلها بالفرنسية كلمة décision وهذه الكلمة تتلاءم لغوياً أكثر مع معنى الجملة أو الفقرة.

بالنسبة إلى المقترح الثاني هو تقني ويتمثل في تغيير "يتم إدراجها ضمن ميزانية مجلس نواب الشعب" إلى "وفقاً للأحكام القانونية ذات العلاقة".

في حين أن المقترح الثالث هو على مستوى الشكل ونقترح إعادة ترتيب هذا الفصل حتى يأخذ مكان الفصل السادس، ويكون هناك تدرج منطقي من فصل إلى آخر، باعتبار أن الفصل الخامس تطرق إلى مسألة منع النائب من ممارسة أنشطة أخرى وكذلك إحالته على عدم المباشرة إذا كان ينتهي إلى الوظيفة العمومية وبناء على ذلك يُحول الفصل السادس إلى الفصل السابع والفصل السابع إلى الفصل الثامن وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يفضّل بمقترح ضد؟ السيد فخر الدين فضلون.

السيد فخر الدين فضلون

شكراً سيدي الرئيس،

أرى أنه لا يوجد بد أو داعي لتغيير عبارة "مقرر" بعبارة "بمقتضى قرار" للسبب الآتي: إذ أنه تمت الموافقة من مجلس المكتب ثم تم التأكيد على المصادقة على ذلك القرار من قبل السيد رئيس المجلس وبالتالي فإن كلمة "المقرر" يتضمن تأكيداً لكلمة قرار، شكراً.

السيد المقرر

شكرا، نمر إلى مقترح التعديل الثاني.
السيد رئيس مجلس نواب الشعب
المقترح الثاني، السيد محمود جيعدان.
السيد المقرر
لا سيدي الرئيس بل محمود العامري.
السيد رئيس مجلس نواب الشعب
نعم السيد محمود العامري، تفضل.
السيد محمود العامري
شكرا سيدي الرئيس،

تجدر الإشارة إلى أن النظام الداخلي لم يأخذ بعين الاعتبار وضعيات النواب المنتخبين عن دوائر الجهات البعيدة، منها بطبيعة الحال الجهات الداخلية.
نفس الشيء بالنسبة إلى وضعيات النواب المنتخبين عن دوائر التونسيين بالخارج، أغلب نواب المجلس الموجودين معنا اليوم قدموا من جهات بعيدة. هناك منهم من جاء على متن الطائرة ليمثل صوت التونسيين بالخارج وهناك من النواب من قطع مسافات طويلة ليباشروليمارس مهامه النيابية.

هناؤكد على قاعدة مراعاة التناسب، ولهذا السبب قدمت مع وزملائي مقترح تعديل بإضافة فقرة ثانية للفصل الثامن ليصبح كالآتي: "تؤخذ بعين الاعتبار وضعيات النواب المنتخبين عن دوائر التونسيين بالخارج ووضعيات النواب الممثلين عن دوائر الجهات الداخلية مع مراعاة قاعدة التناسب" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض مقترح التعديل هذا؟
الأستاذة سيرين المرباط.

السيدة سيرين المرباط

إضافة الفقرة الثانية كما تفضل بها السادة الزملاء تحيلنا إلى الجهويات، فمن غير المنطقي التنصيص على الجهات الداخلية. علما بأن زملاءنا من الجهات الداخلية يعانون للوصول إلى مجلس نواب الشعب، لكن حاليا كل النواب سواسية. هناك نواب من بززرت، - المعذرة دعوني أواصل كلمتي-، التنصيص على "الجهات الداخلية" تحيلنا إلى الجهوية كان بإمكاننا ترك كلمة "التناسب مع الكيلومترات المقطوعة" مثلا ولا يتم ذكر كلمة الجهات الداخلية لأن كل النواب يأتون من جهات أخرى، فالنائب الذي يأتي من رواد مثلا يعاني من الاكتظاظ في الطرقات ومن القصيرين ونحن هنا في تفرغ تام ومن المفروض أننا جميعا نقطن هنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نمر إلى عملية التصويت، علينا احترام الإجراءات إذا كان هناك نائب لديه نقطة نظام يطلبها إما قبل تلاوة الفصل أو إثر التصويت النهائي على الفصل.

السيد المقرر

الإذن بالتصويت سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

يبدأ التصويت بخصوص مقترح التعديل الأول.

الانتهاء من التصويت والنتيجة: 41 صوتا نعم، 14 محتفظا و71 صوتا لا، تم رفض هذا التعديل.

السيد المقرر

نمر إلى المقترح الثاني سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت على التعديل الثاني.

السيد المقرر

الإذن بالتصويت سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تم إعطاء الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت والنتيجة: 87: صوتا نعم، 8 محتفظين و27 صوتا لا، المجموع: 122، تم إقرار هذا التعديل وتمت المصادقة عليه.

الكلمة للسادة أعضاء اللجنة.

السيد المقرر

لحظات سيدي الرئيس، لنتولى القيام بالصياغة الجديدة على ضوء ما جاء فيها من تعديل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد هشام حسني، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

لقد تطرقت منذ حين إلى نقطة نظام سأكررها مع تقديم توضيح ثان. قلتم سيدي الرئيس أنه من سيتولى تقديم الرأي الضد يجب أن يعتمد على الطلب الإلكتروني ومنذ أن تم إعلامنا بذلك طلبت التدخل ولكنك لم تنظر إلى الشاشة وكان من المفروض أن تنظر إلى الشاشة لتعرف من طلب التدخل أولا لتقديم الرأي الضد.

ثانيا، النظام الداخلي لا يعتمد مثل هذا التعديل.

ثالثا، بما أنني أعلم ما سيحصل كردة فعل على شبكات التواصل الاجتماعي، أريد أن أوضح للرأي العام بأن الشريحة الوحيدة في الجمهورية التونسية التي لم تتحصل على تعديل في منحها منذ سنة 2009 هم أعضاء مجلس نواب الشعب حتى لا تكون هناك مزایدات. أقول وأكرر بأن هذا التعديل لا يتحملة النظام الداخلي لأنه يتضمن العديد من التفاصيل، فهذا التعديل يتم القيام به مع الرئيس المساعد المكلف بشؤون النواب داخل مكتب المجلس ولا يمكن أن يكون في فصل في النظام الداخلي، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المختار عبد المولى.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

مادام لا يمكن القيام به في النظام الداخلي فلماذا تم وضعه ويتم التصويت عليه ويتم ذكره في المجلس؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد وليد حاجي.

السيد وليد حاجي

سيدي الرئيس، أضف صوتي إلى صوت زميلي...

(صوت المصداخ خافت جدا وبالتالي التدخل غير مسموع)

.... نستعمل 50 زائد 1 لـ 161 نائبا وفي الواقع لا يوجد لدينا 161 نائبا وقد أجبتها سيدي الرئيس -مع احترامي لك- وقلت هذا الطرح ليس في مكانه، طرح هذا في إطار التصويت فعلى ماذا نحن سنصوت؟ سنصوت استنادا إلى هذا العدد وبالتالي نحن نسير في طريق خاطئ. حسب رأي نريد ردا أو تفسيرا قانونيا بخصوص هذه المسألة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد محمد علي.

السيد محمد علي

شكرا سيدي الرئيس،

الملاحظة الأولى، العدد الموجود حاليا المقرر في القانون الانتخابي ليس عددا وهميا بل هو عدد حقيقي. صحيح هناك دوائر لم تلتحق بعد على اعتبار أنه لم تجر فيها انتخابات ولكن يبقى العدد عددا حقيقيا، لأنه دستوريا وبالنسبة إلى القانون الانتخابي موجود.

الملاحظة الثانية، عندما نتحدث داخل النظام الداخلي فإننا نتحدث عن المبادئ les principes واعتذر عن الكلمة بالفرنسية، نتحدث عن المبادئ لا نتحدث عن الاستثناءات أو عن الظرف الطارئ، فإذا كان سبعة نواب اليوم لم يلتحقوا بعد بالمجلس فهذا لا يعني بأن هذه الدوائر غير معنية بالعدد الحقيقي لأعضاء مجلس النواب، فمعينة الشغور وغير ذلك تعد وفق إجراءات يتم إقرارها داخل النظام الداخلي ثم يتم إقرارها بعد المصادقة عليه.

بمعنى لا يخول لنا الآن في إطار المصادقة على النظام الداخلي أن نعين حالات الشغور ونتخذ في شأنها قرارا ونذهب في نفس الوقت في تعديل نسبة الأغلبية 81 في عملية التصويت وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رياض جعيدان.

السيد رياض جعيدان

سيدي الرئيس، لقد ذكرتنا في بداية الجلسة بمشروع القرار الذي صادقنا عليه الخاص بالأحكام الوقتية وأعدت التذكير بها ثلاث مرات، وذكر بذلك أعضاء اللجنة، بأن قلت نرجو ألا نعود لكل تعديل أو لكل فصل تمت المصادقة عليه لكننا عدنا لنفس المشكلة الذي وقعنا فيه بالأمس. هناك إمكانية مع أو ضد التعديل إذا تم التصويت فقد انتهى الأمر لأن في التعليق معذرة على في الكلمة لا أقول قلة احترام ولكن على الأقل يجب احترام عملية التصويت. بالأمس مثلا كنت أتمنى أن تمر تمثيلية المرأة واقتُرحت تعديلا ولكن لم يقع تمرير تمثيلية المرأة ولم أتعجراً على التعليق بعد ذلك. لذلك أرجو احترام بعضنا، صوت الزملاء على التعديل مر التعديل ثم نمر إلى الفصل الموالي، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد معز برك الله.

السيد معز برك الله

شكرا، أضف صوتي لصوت الزميل رياض جعيدان، عندما يكون الفصل قد صوتنا عليه وهو الفصل 9 في مشروع القرار بالنسبة إلينا يصبح ملزما لنا وبات من الضروري احترام الرأي العام. أي أنه بمجرد أن يتم اتخاذ القرار والتصويت على أي بند من البنود نرجو أن نتحلى بروح الديمقراطية لقبول الرأي المختلف وهذه السمة نود أن نراها اليوم في مشهد هذا البرلمان والشعب التونسي ينتظر ذلك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد هشام حسني.

السيد هشام حسني

بالله عليكم سيدي الرئيس، لدي تعقيب وتوضيح لآخر مرة بخصوص النصاب. هناك فرق بين الأعضاء الحاضرين وأعضاء مجلس النواب، أعضاء المجلس مقررة بالدستور 161 نائبا هذا موجود في القانون الانتخابي وفي الدستور وبالتالي تكون الأغلبية المطلقة للأعضاء تبقى دائما 81 بقطع النظر عن عدد النواب الحاضرين أو الغائبين أو عن حالات الشغور.

أقول هذا حتى تكون الصورة واضحة لدى الزملاء وحتى لا نعود إليها، فالأغلبية المطلقة للأعضاء هي 81، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عصام البحري جابري.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

لدي ملاحظة، من غير المعقول أن يتقدم نائب بعشرين نقطة نظام خلال الجلسة، لذلك أطلب بكل لطف تحديد عدد نقاط النظام لكل نائب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد ثابت العابد.

السيد ثابت العابد

سيدي الرئيس، نحن اليوم في إطار المصادقة على فصول قانون النظام الداخلي ولسنا بصدد حملة دعائية. وأنا أتوجه للسيد رياض جعيدان، عندما يقول بالأمس اقترحت التصويت على التنافس لتمثيل المرأة ولم يمر فهذا يعد محاولة لحشر النواب في الزاوية وكأنه الوحيد الذي كان مع مسألة التنافس أو مع تمثيلية المرأة. كل النواب، مع التنافس ومع تمثيلية المرأة ولكن الفصل لم يكن متماسكا ولم يكن في مكانه، ولهذا سقط.

لذلك أؤكد مرة أخرى بأن جميع النواب مع التنافس ومع تمثيل المرأة في أعلى المراتب، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت، الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، لقد تجاوزنا مقترح التعديل.

سنصوت الآن على الفصل 8 معدلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نعم المعذرة، تلاوة الفصل بعد تعديله.

السيد المقرر

إذن سأتلو على زملائي النواب:

الفصل 8 معدلا:

"تضبط المنح الشهرية المُوَظَّلة للنائب بمقتضى مُقرَّر من رئيس المجلس بعد مصادقة المكتب ويتم إدراجها ضمن ميزانية مجلس نواب الشعب.

وتؤخذ بعين الاعتبار وضعيات النواب المنتخبين عن دوائر التونسيين بالخارج ووضعية الممثلين عن دوائر الجهات الداخلية مع مراعاة قاعدة التناسب".

انتهى الفصل، تفضلوا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية التصويت.

انتهى التصويت ونتيجته: 95 نعم، 7 محتفظين و19 لا، المجموع 121، بذلك تمت المصادقة على هذا الفصل.

الفصل الموالي.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

الفصل 9، سأتلوه عليكم كما ورد في مشروع النظام الداخلي.

الفصل 9:

التصويت في كل هياكل المجلس شخصي ولا يمكن تفويضه.

هذا الفصل لم ترد في شأنه أي مقترحات تعديل إذن أطلب منكم سيدي الرئيس عرض الفصل على التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية التصويت على الفصل 9.

انتهى التصويت.

النتيجة: 122 صوتا نعم، 2 محتفظين من دون اعتراض، المجموع 124 بذلك تمت المصادقة على هذا الفصل.

نمر إلى الفصل الذي يليه.

السيد المقرر

الفصل 10 سأتلوه على زملائي الأعضاء نص الفصل كما ورد في مشروع النظام الداخلي.

الفصل 10:

حضور أعضاء مجلس نواب الشعب وجوبي في كل هياكل المجلس التي ينتمون إليها. ما عدى في الحالات الاستثنائية التي يمكن إقرار العمل فيها عن بُعد والتي تُعتبر مشاركة النائب فيها حضورا فعليا.

وتكون الأولوية في أنشطة النائب لهياكل المجلس.

ولا يجوز للنائب التغيب عن أشغال المجلس دون عذر شرعي.

ورد علينا في هذا الفصل مقترحا تعديل:

المقترح الأول، سيتولى الدفاع عنه النائب المحترم أيمن البوغديري والمجموعة التي اقترحت: مهى عامر ونجلاء اللحياني ومحمد شعباني والمختار عبد المولى وعمار عيودي.

ينص مقترح التعديل الأول على: إدراج الفقرة الأخيرة من هذا الفصل صلب الفصل 11 من المشروع لوحدة الموضوع.

بالنسبة إلى مقترح التعديل الثاني بخصوص الفصل العاشر يقترح حذف المطة التي تكرر بصياغة أخرى ما ورد في المطة السابقة. سيدافع عنه النائب المحترم السيد عادل ضياف واللجنة تطلب منه ومن المجموعة آمال المؤدب وعز الدين التاييب وحمادي غيلاني وعبد العزيز شعباني توضيحا بخصوص هذا المقترح.

أعود إلى المقترح الأول.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

يتفضل السيد أيمن البوغديري بالدفاع عن المقترح الأول.

تفضل السيد أيمن البوغديري.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

نص التعديل للفصل العاشر: "ولا يجوز للنائب التغيب عن أشغال المجلس دون عذر شرعي".

نقترح إدراج هذه الفقرة في الفصل 11 من المشروع نظرا لوحدة الموضوع، حيث لا نرى موجبا لوجود هذه الفقرة في الفصل العاشر لأن الفصل 11 خصص لهذا الموضوع وتناول بالتفصيل موضوع الغيابات والإجراءات المترتبة عنها بما في ذلك الاقتطاع من منحة الاسترجاع.

وهذا المقترح يدخل في باب تجويد هذا المشروع بتوضيح فصوله وعدم تداخلها ولرفع كل لبس أوكل تكرار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا التعديل.

السيد المقرر

لا أحد سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المقترح الثاني. الكلمة للسيد عادل ضياف.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

إذن المقترح هو حذف الفقرة الثانية من الفصل، والتي تنص على أولوية مشاركة النائب في أنشطة هياكل المجلس وهذا تم التنصيص عليه ضمنا ضمن الفقرة الأولى، حيث أن النص أكد بصحيح العبارة على أن حضور أعضاء مجلس نواب الشعب وجوبيا في كل هياكل المجلس وهنا تنصيص على أن الأولوية القصوى لحضوره أنشطته هياكل المجلس التي ينتمون إليها ما عدا في الحالات الاستثنائية التي يمكن إقرار العمل فيها عن بعد والتي تعتبر مشاركة النائب فيها حضورا فعليا.

ولذلك فإن الفقرة الثانية هي فقرة للتأكيد وفي وجودها تكرار للفقرة الأولى ولذلك نقترح حذفها لتجنب التكرار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟ لا يوجد أي معارض، الأستاذ هشام حسني، المعلقة.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة لا يوجد تكرار لأن هناك استثناء في المطة الثانية، في الفقرة الأولى وجوبية الحضور مهما كان والاستثناء الموجود هو بالنسبة إلى الحضور عن بعد، العمل عن بعد وهذا لا يعتبر استثناء.

المطة الثانية تحدثت عن استثناء الغياب الشرعي تنص على "لا يجوز إلا بغياب شرعي" بالتالي لا يوجد أي تكرار، وربما إن وجدت كفقرة ثانية في الفصل 11 فهذا ممكن حسب ما جاء في المقترح الأول ولهذا السبب لم نعارضه ولكن بحذف هذه الفقرة يصبح بالإمكان الغياب لأنه لا يوجد استثناء وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت على مقترح التعديل الأول. بداية التصويت.
الانتهاء من التصويت والنتيجة: 65 صوتا نعم، 10 محتفظين،
54 لا، المجموع: 129 بذلك تم رفض هذا التعديل.

السيد المقرر

شكرا نمر إلى التصويت على مقترح التعديل الثاني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية التصويت على مقترح التعديل الثاني.
الانتهاء من عملية التصويت والنتيجة: 40 نعم، 12 محتفظا،
77 لا. المجموع 129 بذلك تم رفض هذا المقترح.
نطلب من السيد مقرر اللجنة إعادة تلاوة الفصل.

السيد المقرر

سأتلو عليكم الفصل 10 لعرضه على التصويت.

الفصل 10:

حضور أعضاء مجلس نواب الشعب وجوبي في كل هياكل
المجلس التي ينتمون إليها. ما عدى في الحالات الاستثنائية التي يمكن
إقرار العمل فيها عن بُعد والتي تُعتبر مشاركة النائب فيها حضورا
فعليا.

وتكون الأولوية في أنشطة النائب لهياكل المجلس.

ولا يجوز للنائب التغيب عن أشغال المجلس دون عذر شرعي.

انتهى الفصل، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية التصويت على هذا الفصل.

الانتهاء من التصويت والنتيجة: 110 صوتا نعم، 15 محتفظا،
05 لا، المجموع 130، وقعت المصادقة على هذا الفصل.
السيد مقرر اللجنة الفصل الذي يليه.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

نمر إلى الفصل 11.

أولا، وردت علينا في هذا الفصل أربعة مقترحات تعديل، سأتلو
عليكم أولا الفصل 11 كما ورد في مشروع النظام الداخلي.

الفصل 11:

يتم الإعلام بالتغيب طبقا للأنموذج المضمن بالتطبيق الإعلامية
المعدة للغرض.

ويستوجب التغيب إثبات العذر الشرعي وتقديم المؤيدات
الضرورية في أجل لا يتجاوز 72 ساعة من تاريخ التغيب وإرفاقها
بالتطبيق الإعلامية المذكورة بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

يتم إثبات الحضور بالجلسة العامة إلكترونيا وإن تعذر فبرفع
الأيدي، في بداية أشغالها وقبل المرور إلى التصويت أو بالمشاركة في
ثُلثي عمليات التصويت، وبالإمضاء بورقة الحضور بالنسبة لأشغال
مكتب المجلس واللجان.

يستوجب الغياب دون عذر شرعي الاقتطاع من منحة استرجاع
المصاريف إذا تجاوز جلستين عامتين متعلقتين بالتصويت وثلاث

غيابات في أعمال اللجان في نفس الشهر وكل غياب غير شرعي عن
أشغال المكتب بالنسبة لعضو مكتب المجلس.

ويضبط مكتب المجلس قاعدة احتساب الاقتطاع بما يتناسب
مع مدة الغياب.

يتم نشر قائمة الحضورات والغيابات بكل أشغال هياكل
المجلس على الموقع الرسمي للمجلس في أجل أقصاه ثلاثة أيام عمل
بعد نهاية الأشغال.

ولكل نائب الحق في الاعتراض في حدود أسبوع من تاريخ نشر
القائمة الأولى.

إذن هذا نص الفصل.

بالنسبة إلى هذا الفصل -كما ذكرت-، وردت علينا في شأنه
أربعة مقترحات تعديل، سأتلوها عليكم ثم سنعود إليها كل واحدة
على حدة تباعا.

مقترح التعديل الأول، تعويض عبارة " وإرفاقها بالتطبيق
الإعلامية" الواردة بالفقرة الثانية بعبارة "عبر التطبيق الإعلامية".

النقطة الثانية، تعويض عبارة "الموقع" الرسمي للمجلس " أينما
وردت بالمشروع بعبارة "الموقع الإلكتروني للمجلس".

النقطة الثالثة، يقترح النظر في اعتبار كل غياب غير شرعي
موجبا للاقتطاع من المنحة على أساس مخالفة قاعدة العمل المنجز.

تفضل بهذا المقترح السادة النواب: أيمن البوغديري ومهي عامر
ونجلاء اللحياني ومحمد شعباني وعمار عيودوي والمختار عبد المولى.

ويتولى النائب المحترم أيمن البوغديري الدفاع عن هذا المقترح.

تفضل سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد أيمن البوغديري.

السيد أيمن البوغديري

سيدي الرئيس، أولا، نحن نقترح تعويض عبارة " التطبيق
الإعلامية بالمجلس" بعبارة "عبر التطبيق" لأن الأولى لا تستقيم كمعنى
في هذا الأمر.

كما نقترح تعويض عبارة "الموقع الرسمي للمجلس" حيث ما
وجدت بعبارة "الموقع الإلكتروني للمجلس" لأن عبارة الموقع الرسمي
للمجلس ليست بالضرورة الموقع الإلكتروني لذلك يجب أن تكون
العبارة المناسبة هي "الموقع الإلكتروني للمجلس" وليست "الموقع
الرسمي للمجلس".

كذلك نقترح إعادة النظر في اعتبار كل غياب غير شرعي موجبا
للاقتطاع من المنحة على أساس مخالفة قاعدة العمل المنجز،
شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعترض على هذا التعديل؟

السيد فخر الدين فضلون.

السيدة فخر الدين فضلون

معارضتي في جانبين:

الجانب الأول يتعلق بالشكل، في اعتقادي أن العبارتين "الموقع
الرسمي والموقع الإلكتروني" لا يعبران عن المصطلح اللغوي المطلوب
فمن الأجدر أن يكون "موقع الواب"، هذه الملاحظة الشكلية الأولى.

الملاحظة الثانية، سيدي الرئيس حتى لا نقع في الشعبوية المبالغ فيها نحن مع الحضور ومع المواظبة، النواب الموجودون تحت قبة البرلمان الموقر يربطهم بالبرلمان مسؤولية تاريخية ترتبط مباشرة بثقة الشعب فينا إلا أنه يمكن أن نطبق كل الوسائل الإدارية من خصم ويمكن أن نصل حتى للمساءلة هنا تحت قبة البرلماناً أن نأندعو اليوم إلى نشر قائمة الحضور على موقع الواب، المعدرة فهذا الإجراء يتضمن الكثير من الشعبوية.

اليوم هناك أشخاص خارج البرلمان تترصد البرلمان وتبحث لضربه بكل الوسائل فلنقل هذا، لذلك لا يجب أن نترك الفرصة لهؤلاء المرتبطين بالبرلمان. نحن جئنا من أجل خدمة بلادنا وجئنا للتضحية وإن اقتضى الأمر أن نتنقل يومياً من بززرت إلى بن قردان لنكون موجودين هنا يومياً حتى نتحدث عن مشاكل الشعب فلا يوجد لدينا أي مشكل ولكن أن يتم نشر الغيابات على موقع رسمي فهذا غير معقول. التلميذ لا يحق نشر غياباته على السبورة لكن للإعلام بغيابه يجب مراسلة الولي مراسلة شخصية، فما بالك بأن يتم تنزيل قائمة النواب؟ والله وحده يعلم سبب الغياب سواء أكان مبرراً أو غير مبرر وهذا يبقى من الآليات الداخلية للمجلس وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر.

السيد المقرر

مقترح التعديل عدد 2 وقد تفضلت به السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم: كمال فراح وزينه جيب الله ونبيل حامدي ومراد الخزامي وحامدي بن صالح.

سأتلو عليكم المقترح ثم سيدافع عنه السيد النائب كمال فراح. مقترح التعديل عدد 2:

يتم الاقتطاع من منحة استرجاع المصاريف في الحالات التالية:
* عن كل غياب غير شرعي عن أشغال المكتب بالنسبة لعضو مكتب المجلس.

* إذا تجاوزت جلستين عامتين متعلقتين بالتصويت لكل عضو.

* إذا تجاوزت ثلاث غيابات في أعمال اللجان في نفس الشهر.

* زيادة أو بما ترك أثراً لتبينه.

إلغاء المطة الأخيرة من الفصل ابتداء من يتم نشر قائمة إلى آخر فقرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد كمال فراح، تفضل.

السيد كمال فراح

شكراً، في الفصل رقم 11 اقترحنا تحويل الفقرة الرابعة الخاصة بمسألة الاقتطاع من منحة استرجاع المصاريف إلى مطات وكل مطة تتعلق بحالة غياب بإحدى هياكل المجلس وذلك لمزيد الوضوح، ثم أضفنا للسطر الأول عبارة أو بما يترك أثراً كتابياً وهو ما يعرف بـ décharge وذلك لحفظ حقوق النائب، وفي نفس هذا الفصل أقترح حذف الفقرة الأخيرة المتعلقة بنشر الحضورات والغياب، نحن لسنا ضد هذا الإجراء ولكن تجنباً للإجراج والتشهير بالنواب وباعتبارها مسألة داخلية ولكن أقترح إعلام النائب بغياباته إما عن طريق الإرساليات القصيرة أو عبر بريده الإلكتروني وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، سنمر الآن إلى مقترح التعديل عدد 3.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر لجنة النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لتلاوة مقترح التعديل عدد 3، تفضل.

السيد المقرر

وسنمر للرأي المعارض لمقترح التعديل عدد 2.

من يتفضل بالاعتراض عليه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يتفضل بالاعتراض على مقترح التعديل عدد 2.

الكلمة للسيد مصطفى البوبكري، تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

شكراً سيدي الرئيس،

طلبت الكلمة منذ قليل وأردت إصلاح مسألة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نحن نريد معارضا، لقد اتفقنا على رأي مع رأي ضد، فمن سيعارض هذا المقترح.

الكلمة للسيدة سيرين المرباط، تفضلي.

السيدة سيرين المرباط

أنا أعارض إلغاء المطة الأخيرة من الفصل ابتداء من: يتم نشر قائمة إلى آخر الفقرة، لماذا؟ من حق الناخب اليوم من باب حق النفاذ إلى المعلومة أن يتبين أن نائبه يحضر باستمرار وقد تركنا الفصل flexible مع أعمال النائب ومع الغيابات الشرعية وغير الشرعية وقد نصصنا على 3 حضور وجوبي للجلسة العامة وحضورين لإشغال اللجنة، وهنا من حق الناخب أن يمارس مراقبته على النائب، كيف سيتمكن من سحب الوكالة منه، فمن باب النفاذ إلى المعلومة والشفافية وكما ذكر زميلي المحترم نحن هنا مسؤولون والكل يريد خدمة وطنه، لذلك لم لا يتم نشر قوائم الحضور والغيابات بكل أشغال هياكل المجلس؟ وهذا سيدفع بالنائب للالتزام أكثر ولتحقيق مزيد المصداقية مع الناخبين، شكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للسيد مقرر لجنة النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب تفضل.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، سنمر إلى تلاوة المقترح عدد 3،

تعديل الفقرة الأولى،

في صورة عطب في للتطبيق يستوجب تنظيم إمكانية الغياب فيقتراح في هذا الصدد إضافة أو استثنائاً لكل وسيلة ترك أثراً كتابياً للفقرة الأولى.

يتولى الدفاع عن هذا المقترح السيد النائب عادل ضياف.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد النائب عادل ضياف، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

في ضل المشاكل التي يمكن أن تحدث في التطبيقية مثلما حدث للجهاز الإلكتروني للتصويت يمكن أن يحدث عطب في التطبيقية الخاصة بالإعلام بالتغيب، لذلك وجب تنظيم إمكانية الغياب بوسائل أخرى، فالمقترح هنا هو إضافة جملة أخرى للفقرة الأولى حيث تصبح:

"يتم الإعلام بالتغيب طبقا للنموذج المضمن بالتطبيقية الإعلامية المعدة للغرض أو استثنائيا بكل وسيلة تترك أثرا كتابيا" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟

الكلمة للسيد النائب ظافر صغييري، تفضل.

السيد ظافر صغييري

شكرا سيدي الرئيس،

إذا كنا سنقول في كل فصل في صورة عطب فني فهذه حقيقة عبارات متخلقة، فمن غير المعقول أن نتحدث اليوم عن العطب الفني أو عن الأثر الكتابي، ويجب على هذا المجلس أن يتوجه إلى الرقمنة وأن نلتحق بركب البلدان المتقدمة، فبلادنا متخلقة كثيرا بما أننا لا زلنا نتحدث عن الأثر الكتابي في نصف ورقة ولا أدري ماذا، يجب على هذه التطبيقات ألا تتوقف وإذا لم تعمل فيا خيبة المسعى، ولا نستحق أن نكون متواجدين هنا، ويجب علينا أن نكون حاسمين في هذا الموضوع.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، سننتقل إلى مقترح التعديل عدد 4، مع ملاحظة اللجنة أن مقترح التعديل عدد 4 هو نفسه مقترح التعديل عدد 3.

أتلو عليكم مقترح التعديل عدد 4،

تنقيح مضمون الفقرة من الفصل عدد 4 التالي:

يتم الإعلام بالتغيب طبقا للنموذج المضمن بالتطبيقية الإعلامية المعدة للغرض وإن تعذر ذلك يتم الإعلام بالتغيب بكل وسيلة تترك أثرا كتابيا.

المجموعة التي تقدمت بهذا الاقتراح هم السيدات والسادة الآتي ذكرهم: ثابت العابد ومحمد علي ونور الهدى سبائطي وغسان يامون وبديس بالحاج علي ومراد الخزامي ومريم الشريف.

فليتفضل السيد ثابت العابد للدفاع عن هذا المقترح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد ثابت العابد، تفضل.

السيد ثابت العابد

سيدي الرئيس، سأسحب المقترح لأن المقترح الذي سبقه يتضمن نفس العبارات ونفس التعديل.

السيد المقرر

شكرا وإذا تم سحب المقترح فلن نواصل مع الرأي المعارض.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الاستعداد للتصويت على مقترح التعديل رقم 1.

انتهت عملية التصويت.

37 نعم، 12 محتفظين، 83 لا، المجموع 132، رفض هذا المقترح.

التصويت على مقترح التعديل رقم 2.

الإذن بالتصويت على مقترح التعديل رقم 2.

انتهت عملية التصويت.

46 نعم، 16 محتفظين، 73 لا، المجموع 135، رفض هذا المقترح.

الإذن بالتصويت على مقترح التعديل رقم 3.

انتهت عملية التصويت.

74 نعم، 8 محتفظين، 49 لا، المجموع 131، رفض هذا المقترح أيضا.

الكلمة للسيد المقرر لتلاوة الفصل من جديد، تفضل.

السيد المقرر

سأتلو عليكم الفصل في صيغته الأصلية.

الفصل 11:

يتم الإعلام بالتغيب طبقا للنموذج المضمن بالتطبيقية الإعلامية المعدة للغرض.

ويستوجب التغيب إثبات العذر الشرعي وتقديم المؤيدات الضرورية في أجل لا يتجاوز 72 ساعة من تاريخ التغيب وإرفاقها بالتطبيقية الإعلامية المذكورة بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

يتم إثبات الحضور بالجلسة العامة إلكترونيا وإن تعذر فبرفع الأيدي، في بداية أشغالها وقبل المرور إلى التصويت أو بالمشاركة في ثلثي عمليات التصويت، وبالإمضاء بورقة الحضور بالنسبة لأشغال مكتب المجلس واللجان.

يستوجب الغياب دون عذر شرعي الاقتطاع من منحة استرجاع المصاريف إذا تجاوزت جلستين عامتين متعلقتين بالتصويت وثلاث غيابات في أعمال اللجان في نفس الشهر وكل غياب غير شرعي عن أشغال المكتب بالنسبة لعضو مكتب المجلس.

ويضبط مكتب المجلس قاعدة احتساب الاقتطاع بما يتناسب مع مدة الغياب.

يتم نشر قائمة الحضورات والغيابات بكل أشغال هيكل المجلس على الموقع الرسمي للمجلس في أجل أقصاه ثلاثة أيام عمل بعد نهاية الأشغال. ولكل نائب الحق في الاعتراض في حدود أسبوع من تاريخ نشر القائمة الأولى.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

فتح باب التصويت على هذا الفصل.

انتهت عملية التصويت.

109 نعم، 17 محتفظ و9 لا، المجموع 135، تمت المصادقة على هذا الفصل.

الكلمة للسيد المقرر لجنة النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لتلاوة الفصل الذي يليه.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

سأتلو عليكم الفصل 12 كما ورد في مشروع النظام الداخلي.

يُراعى في عمل كل هياكل المجلس التخصيص الوجوبي لأسبوع في نهاية كل شهر للأعضاء للتواصل مع المواطنين وكافة الهياكل والمؤسسات بدوائهم الانتخابية.

ورد علينا بخصوص هذا الفصل مقترح تعديل وحيد، قبل أن أقرأ مقترح التعديل زملائي الأعضاء ستفضل اللجنة بهذا التوضيح لأن هذا المقترح وقع فيه إدماج الفصل 12 بالفصل 13 أي أن التصويت على هذا الفصل يرتبط بالتصويت على الفصل الذي يليه لأنه أدمج فيه الفصل رقم 13.

سأتلو عليكم مقترح التعديل الذي تفضلت به المجموعة التالية من الزميلات والزملاء النواب: نورة الشبراك وطارق ربيعي وأيمن بن صالح ومصطفى بوبكري ومحمد بنسعيد وحسن بوسامة ومحمد علي فنييرة.

وستتولى السيدة نورة الشبراك الدفاع عن هذا المقترح.

سأتلو عليكم مقترح التعديل:

يُراعى في عمل كل هياكل المجلس التخصيص الوجوبي لأسبوع في نهاية كل شهر للأعضاء للتواصل مع المواطنين وكافة الهياكل والمؤسسات بدوائهم الانتخابية مع تسخير كل الوسائل والمستلزمات الضرورية لتسهيل مهام أعضاء مجلس نواب الشعب والتنسيق مع كافة مؤسسات الدولة وهياكلها، ويمكن للنائب تقديم برنامج نشاطه متعلق بالدور التمثيلي لمكتب المجلس الذي يتولى الإذن بنشره على الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب.

يتم توفير مكاتب خاصة للنواب بالدوائر الانتخابية للمرشحين وذلك بالتنسيق مع الحكومة.

هذا هو نص المقترح، سأعيد التوضيح بسرعة، لقد وقع إدماج في هذا الفصل الفصل الموالي وهو رقم 13، فإذا قمنا بالتصويت على هذا الفصل يمكن أن يترتب عنه أن تصبح مقترحات التعديل على الفصل 13 لاغية.

ستفضل السيدة نورة الشبراك بالدفاع عن هذا المقترح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة نورة الشبراك، تفضلي.

الكلمة للسيد طارق الربيعي، تفضل.

السيد طارق الربيعي

صباح الخير جميعا،

قبل كل شيء أريد أن أقول أن الزملاء يعقدون أول مجلس جهوي اليوم بنابل بالنسبة إلى النواب الجدد باستثناء النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب السيد أنور المرزوقي، مبارك علينا جميعا، وقد أخذت الكلمة لكي أدافع عن المقترح، بالنسبة إلى المقترح فيإمكان السادة أعضاء لجنة النظام الداخلي وخصوصا السيد يوسف تقسيم التعديل لأن الفصل 12 و13 في تداخل وسأتلو عليكم الفصل لمزيد التأكيد:

يُراعى في عمل كل هياكل المجلس التخصيص الوجوبي لأسبوع في نهاية كل شهر للأعضاء للتواصل مع المواطنين وكافة الهياكل والمؤسسات بدوائهم الانتخابية.

ولمزيد التأكيد قمنا بإضافة للفصل "مع تسخير كل الوسائل والمستلزمات الضرورية لتسهيل مهام أعضاء مجلس نواب الشعب

والتنسيق مع كافة مؤسسات الدولة وهياكلها.

أنتم تعلمون جيدا ماذا يحدث خاصة أننا الآن في بداية العمل النيابي هناك accrochage اليوم مع بعض السلط، ولمزيد التأكيد نريد من المجلس أن يأخذ القرارات لكي يسهل مسؤولية النائب، بإمكاننا الاكتفاء بهذا القدر في الفصل 12 لأن ما بقي في علاقة بالفصل 13 حول كيفية تقديم الدور النيابي.

تفضل السيد يوسف.

السيد المقرر

لوسمحت سيدي الرئيس، أطلب الكلمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر لجنة النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، تفضل.

السيد المقرر

أي أنك تطلب بأن نكتفي بـ "نراعي في عمل كذا" ويحال الباقي إلى الفصل 13، هذا ما تريد قوله.

كيف تقترح تقسيمه؟

السيد طارق الربيعي

حتى لا نصل إلى ترتيب الفصول بإمكاننا تقسيم الفصل 12 حتى لا يتداخل مع الفصل 13.

حسنا سأتلو عليكم التعديل كما هو.

كما ذكرت، إذا قمنا بالمصادقة على الفصل 12 فإن الفصل 13 لن تصبح له أية قيمة بعد ذلك، لأن الفصل 12 والفصل 13 في علاقة تداخل ببعضهما البعض، لقد أحدث الفصل 13 ندوة ليست من صلاحيات المجلس، والتي هي ندوة الجهات، وليس من حقنا إحداث ندوة في إطار الجهات وأن نفرض على السلط الجهوية عقد ندوة الجهات وهذا ليس من صلاحياتنا وإنما من صلاحيات الحكومة، لذلك بإمكاننا إحداث تداخل بين الفصل 12 والفصل 13 أو أن نقسم الفصل 12 ونكتفي بتسخير الوسائل ليمكن النائب من القيام بعمله ثم نقول في الفصل 13:

"يمكن للنائب تقديم برنامج نشاطه المتعلق بالدور التمثيلي لمكتب المجلس الذي يتولى الإذن بنشره على الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب ويتم توفير مكاتب خاصة للنواب بالدوائر الانتخابية للمرشحين عنها وذلك بالتنسيق مع الحكومة."

بإمكاننا تقسيم ذلك على الفصل 12 و13 أو تركه للفصل 12 بأكمله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل رئيس لجنة النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، تفضل.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

السادة النواب،

حتى نكون متفقين نحن ليس لدينا أية علاقة بمقترحات تعديلكم ونحن لسنا بصدد النقاش الآن، لقد سبق أن ناقشنا ذلك في اللجنة، يقوم السيد النائب بالدفاع عن مقترح التعديل وإذا كان هناك من هو ضده فليقم بالدفاع عن رأيه، لا أن نقوم بحذف أو تقليص أو تقسيم، وبالتالي نكون وكأننا نقوم بطرح تعديل جديد

وهذا غير معقول، فإما أن تطالب بسحب الفصل بما أنه لم يتضمن المكتوب ثم تضيفه في صيغة الفصل 13 وهذا من حقلك ومسموح به، ولكن لا تطلب مني أن أعتد الفقرة الأولى والفقرة الثانية لأن القانون لا يسمح لي بذلك، وليس بإمكاننا مناقشتكم في مقترحات تعديلكم، وبالتالي سنأخذ رأيي ضد في مقترح السيد طارق ويتم التصويت عليه كما ورد إما بالقبول أو الرفض، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا المقترح؟ هناك خمسة معارضين الآن السيدة والسادة الآتي ذكرهم: سيرين المرباط والمعز بنيوسف ورياض جعيدان وطارق الربيعي وصالح الفرشيشي.

الكلمة للسيدة سيرين المرباط، تفضلي.

السيدة سيرين المرباط

شكرا سيدي الرئيس،

إن الرأي المعارض يركز أساسا على المنهجية لأن مقترح التعديل جاء بالفصل 12 وفقرة من الفصل 13 يعني لم يأت بأشياء معدلة، فقد وقع دمج الفصل 12 والفصل 13 ولكن منهجيا إذا كنا سنعتمد مشروع النظام الداخلي فقد تحدث الفصل 12 عن هياكل المجلس والفصل 13 عن الجهات من بينها ندوة الجهات، حينها نكون قد منحنا النائب حقوقه التي يجب أن يتمتع بها في جهته، لذلك علينا أن نعتمد منهجية الفصل 12 ولا يجب دمج الفصل 12 مع الفصل 13، فلا يمكن المصادقة على فصلين في نفس الوقت، إن هذا التعطيل يجبرنا إلى الخلط بين المسائل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سنمر الآن إلى التصويت على مقترح التعديل وهو تعديل وحيد.

انتهى التصويت.

83 نعم، 12 محتفظ، 76 معترض، المجموع 126، رفض هذا التعديل.

الكلمة للسيد مقرر لجنة النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لتلاوة الفصل الذي سيقع التصويت عليه.

السيد المقرر

زملائي الأعضاء،

سأتلو عليكم الفصل 12 في صيغته الأصلية للتصويت عليه.

الفصل 12:

يُراعى في عمل كل هياكل المجلس التخصيص الوجوبي لأسبوع في نهاية كل شهر للأعضاء للتواصل مع المواطنين وكافة الهياكل والمؤسسات بدوائهم الانتخابية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الإذن بالتصويت بالنسبة إلى هذا الفصل.

انتهى التصويت.

124 صوتا "نعم"، 3 محتفظين، 4 معترضين، المجموع 131، تمت المصادقة على هذا الفصل.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، سأتلو عليكم الآن الفصل عدد 13.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هناك من طلب الكلمة وهما السيد طارق الربيعي والسيد رضا الدلاعي، تفضل.

السيد طارق الربيعي

طلبت الكلمة منذ قليل لكن الآن تمت عملية التصويت، أردت التفاعل مع السيد يوسف لكنه صادر حقي وسقط المقترح وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

لا يمكنني أن أسمع كلمة صادر لي حقي وأسكت، رجاء أنا لم أصادر حقلك، أنت زميلي الفاضل أخذت الكلمة، حاولنا أن نستفسر ودورك سيدي النائب أن تدافع عن المقترح، فلا تقل لي صادرت حقلك، فهذا لم يحدث.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد المقرر، الفصل الذي يليه.

عذرا السيد رضا الدلاعي، يطلب الكلمة، تفضل.

السيد رضا الدلاعي

لقد طلبت الكلمة قبل قراءة الفصل، لماذا؟ لأنه حسب النظام الانتخابي الجديد وفي علاقة بمجلس الأقاليم والجهات وبالمجالس المحلية والبلديات أطلب من الله أن تتمكن من إيجاد التناغم الكافي بين هياكل متنافرة ومتباعدة.

ندوة الجهات هذه إن أردنا الدفاع على شيء وتثبيته وهذا موجود في قوانين الدولة، هو تثبيت حضور النواب في النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي. لأنه عندما تقدم تصورا جديدا ويكون غير قابل للتنفيذ فهذا عبارة على أنك خرجت من النيابة الخصوصية وخرجت من المجلس الجهوي- نريد التنبيه لمثل هذه الأمور- وأعطيت الفرصة أن يقع استبعاد النائب من موقع اتخاذ القرار في علاقة بتصورات تنموية في علاقة بالقرار الجهوي.

لذلك أرى أنه بإمكاننا تجاوز هذا وعرضه في مرحلة ثانية ليتم مزيد التداول في شأنه لأن حجة التصويت فيما بعد ستضعنا أمام موقف خاطئ، وهذا سيضر بالنواب ودورهم وغير مفيد وغير قابل للتطبيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد المعز بنيوسف.

السيد المعز بنيوسف

فقط أن تعليق السيد النائب جاء قبل قراءة الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة فاطمة المسدي.

السيدة فاطمة المسدي

سيدي الرئيس، من غير المعقول أن نجد نقطة نظام تأتي لتفسير فصل أول تعطي رأيا معارض وتصادر حق الدفاع عن الفصل أو على مقترح. أنت تستعمل نقاط النظام لتخصص أكثر وقت للرأي الضد فهذا يسمى محاولة للتأثير على النواب. لذلك إن أردت تقديم رأي ضد عليك أن تنتظر عرض مقترح الرأي مع وتدخل بالرأي الضد ولكن مثل هذه الألاعيب أنا لا أقبل بها في هذا المجلس.

السيد المقرر

نمر إلى قراءة الفصل سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد رضا الدلاعي، تفضل.

السيد رضا الدلاعي

سيدي الرئيس، لقد طلبت إمكانية التأجيل لترك فرصة للحديث في هذا الموضوع لأنني أتحدث من منطلق أن هذه المسألة غير قابلة للتطبيق وأهم شيء هو وجود تناغم بين كل الهياكل سواء كان مجلس محلي أو بوجود بلدية ستكون منتخبة وتنازع صلاحيات وسيكون هناك مجلس الأقاليم والجهات. بوجود كل هذا عندما تريد عقد ندوة خارجة عن القانون نعتبرها مضرّة بدور النواب أكثر من كونها مفيدة.

لذلك لا أريد التعقيب أو إعطاء رأي معارض، أريد أن يتم إرجاء هذا الفصل وأن يتم التداول فيه بشكل معمق وجدي لضمان حضور النواب وأعتبر أن الأولوية هي حضور النواب في النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي أين يصنع القرار وليس عقد ندوة فلكلورية ليس لها أي معنى، أعتبر أنها مضرّة بدور النائب وموقعه في الجهة، وأنا أحذر من أن يقع التصويت الآن وأدعو إلى تأجيل هذا الفصل حتى يقع التداول فيه بشكل معمق وجدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد صابر المصمودي.

السيد صابر المصمودي

سيدي الرئيس، والله لا أرى أي داعي لهذا التدخل ولدينا مقترح تعديل ننتظر سماعه ومقترح التعديل الأول مثلاً للسيد رياض جعيدان فيه حذف لجزء كبير من هذا الفصل لذلك لا أفهم لماذا تقدم الزميل بهذا التدخل، نرجو أن ننتظر في كل مرة تلاوة الفصول من طرف السيد المقرر ونستمع للتعديلات ثم يتم التدخل، هذا غير معقول.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد المقرر، تفضل.

السيد المقرر

شكراً سيدي الرئيس،

لقد أعدنا الآن بروتوكولا وصادقنا عليه في طريقة تناول الفصول، فلا يمكننا الحديث عن الفصل قبل أن تتم تلاوته ولا بعد أن تتم المصادقة عليه، هذا ما اتفقنا عليه. فقبل أن نتلو الفصل والمقترحات لا يمكننا الحديث عن الفصل كما لا يمكننا الحديث عن الفصل بعد أن تتم المصادقة النهائية عليه.

من فضلكم زملائي لا أريدكم أن تغضبوا مني.

تفضل السيد الرئيس نتلو الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نعم نبدأ الآن، تفضل السيد المقرر الفصل 13.

السيد المقرر

الفصل 13:

لأعضاء مجلس نواب الشعب المنتمين لنفس الجهة تكوين هيكل يسمى ندوة الجهة للنظر في المسائل الجهوية ويُمكن لهذه الندوة رفع

تقرير عن نشاطاتها لمكتب المجلس الذي يتولى الإذن بنشره على الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب.

وعلى مكتب المجلس توفير الإمكانيات المادية واللوجستية لتسهيل أعمال ندوة الجهة وتُضبط بقرار من مكتب المجلس قائمة في الإمكانيات المتاحة المرتبطة بهذه المهام.

ويُمكن للنائب تقديم برنامج نشاطه المُتعلق بالدور التمثيلي لمكتب المجلس الذي يتولى الإذن بنشره على الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب.

يتم توفير مكاتب خاصة للنواب بالدوائر الانتخابية المترشحين عنها وذلك بالتنسيق مع الحكومة.

هذا نص الفصل كما ورد في مشروع النظام الداخلي.

سيدي الرئيس، السيد رئيس اللجنة يريد التدخل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل، تفضل.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

شكراً سيدي الرئيس،

هي ملاحظة قانونية للسادة الزملاء النواب لا بد من توضيحها وهي أيضاً ملاحظة منهجية.

صحيح ما تحدث فيه السادة النواب بخصوص أن إحداث ندوة الجهات سيحدث إشكالا قانونيا، لأن ندوة الجهات عندما تتحول إلى هيكل قانوني لا يخول لمجلس نواب الشعب إحداث هذا الهيكل، بل يجب التنصيب على الهيكل مع الهياكل الحكومية، لا يمكن تضمينه داخل النظام الداخلي، هذا بالنسبة إلى الإشكال القانوني، لأننا لسنا مخولين كمجلس نواب شعب لإنشاء هياكل خارج الأطر القانونية لمجلس نواب الشعب، هذا أولاً.

ثانياً، وردت على اللجنة ستة مقترحات تعديل في هذا الباب، لا نريد تمريرها ثم تسقط جميعها.

هناك ستة مقترحات تعديل، أقترح السيد رئيس الجلسة أن ترفع الجلسة مدة ربع ساعة للتداول حولها مع أصحابها لإيجاد صيغة أو إمكانية سحب مقترح من طرف أحدهم، وهذه الطريقة سنقوم بعملية فعلية دون ذلك، وإن لم نصل لتوافق فيما بينهم سنمرر المقترحات على التصويت، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة فاطمة المسدي، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

سيدي الرئيس، ما يحصل الآن غير معقول في صلب العمل النيابي، فلا يمكن لرئيس لجنة أن يتدخل أو يعارض فصلاً، هذا ليس من حقه، وليس من حقه أن يقرر هل الفصل قانوني أو غير قانوني، لدينا آليات قانونية يمكننا بمقتضاها التثبت من قانونية الفصول.

ثانياً، السيد رئيس اللجنة قدم اقتراح وطلب منا العمل على التوافق في مقترحات التعديل منذ الجلسة الفارطة ورفضنا هذا، وقلنا نحن متمسكون بحقنا في عرض مقترحات التعديل، ومن حقنا الدفاع على كل مقترح وتمسكنا بذلك، لذلك لا أرى أي سبب الآن لتأجيل الفصل أو عدم الحديث في هذا الفصل الذي يصب في قلب العمل النيابي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عادل ضيفاف.

السيد عادل ضيفاف

شكرا سيدي الرئيس،

أردت التأكيد على اللجنة على وجوب أن تواكب معنا دائما الملحق لأن الملحق يتضمن مقترح التعديل السابع.

السيد المقرر

هناك سبعة مقترحات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد ياسر قراري.

السيد ياسر قراري

شكرا سيدي الرئيس،

من غير المعقول أن يتدخل السيد رئيس اللجنة لمعارضة مقترح تقدمت به اللجنة، هو مسؤول على النظام الداخلي، وهذا حصل فيه نقاش مستفيض داخل النظام الداخلي بشكل ديمقراطي وانتهى إلى هذا المقترح. فتقديم المقترحات البديلة ومعارضتها هو من اختصاص أعضاء المجلس وليس السيد رئيس اللجنة.

أيضا من غير المعقول أن نعمل اليوم على التوجيه نحو حذف فقرة من الفقرات باقتراح إيقاف الجلسة والتشاور على قاعدة الوصول إلى النتيجة التي يرغب السيد رئيس اللجنة بالوصول إليها، هذا غير معقول سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد حمادي غيلاني.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

لدي مسألة تنظيمية صغيرة.

نلاحظ الآن وجود أشياء خرجت عن النظام الداخلي والوقت الذي نتدخل فيه الآن، مع كامل احترامي للسيد رئيس اللجنة وأعضاده وللعمل الكبير الذي قاموا به، أتساءل هل أن اللجنة لم تتفطن لذلك عندما حصلت نقاشات مع مستشاريها على أنها نقطة غير قانونية.

ثانيا، السيد رئيس اللجنة في الحصة الفارطة تطرق لنفس المقترح، وقال علينا أن نجتمع مع النواب الذين لديهم نفس التعديلات للتشاور ولحذف التعديلات وما إلى ذلك، ومع ذلك تم إعطاء فرصة ثانية، ولكن لم تنجح هذه الفرصة.

ثالثا، النقاش حول النظام الداخلي أصبح جدلا وخرج عن هيكله مناقشة الفصول وهي التلاوة ثم رأي مع رأي ضد والجلسة العامة سيادة نفسها.

في هذا السياق أرى أنه هذا الفصل يطرح إشكالا، وأنا أساند زميلي المحترم رضا الدلاعي على اعتبار أن هدفنا هو تثبيت الدور المهم للنائب في علاقة بجهته، كان بالإمكان أن نعطي فرصة للنواب، إذا كان هناك إشكالية غير قانونية لنؤجل هذا الفصل لمزيد التعمق عوض أن تتم مناقشة المقترحات ثم بعد ذلك لا نخرج بنتيجة عملية تثبت قوة النائب بجهته ونعود لنفس الإشكال.

الجلسة سيادة نفسها نؤجل هذا المقترح لمزيد التعمق فيه، هدفنا دور النائب في علاقة بناخيه وفي علاقة بالسلط الجهوية خاصة وأننا نعلم أن أغلبية النواب اشتكوا من المعاملة السيئة في علاقة بالولاية سواء أحببنا أو كرهنا، هذا من جهة.

ثانيا، هناك نيابات خصوصية للمجالس الجهوية هناك نواب سارعوا بعد الإعلان عن النتيجة النهائية للانتخابات التشريعية يوم 25 قاموا بمجالس نيابية وخصوصية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب حسن جربوعي، المصدق للسيد حسن جربوعي.

السيد حسن جربوعي

يؤسفني أن لجنة النظام الداخلي والسيد عماد جبريل موجود أشعر أن هناك فصولا يجب أن تمر وفصولا لا يجب أن تمر، عندما تدخلت السيدة فاطمة وكان جالسا بجاني كان يقول لها إن استطعت مرري الفصل. يعني رئيس لجنة يتحدث بهذا المنطق، أي هل هناك فصول يجب أن تمر وفصول لا.

أنا لم أفهم ما هذه الطريقة التي نحن بصدد ممارستها في هذا المجلس وقد كان بجاني وتحدث بهذه الطريقة، أنا لم أعد أشعر بأنني داخل مجلس نواب شعب عندما نفرض أن هذا يمر وهذا لا يمر. هذا فصل سيخدم الجهات وأنا من معتمدية منزل شاكر صدقوني أكبر من ولاية ولم أذكر هذا، يعني جهويات، أو أنني أتحدث عن منطقتي أو غير ذلك، ولكن علينا على الأقل أن نتواصل مع المواطنين الذين سيكون لهم الحق في يوم من الأيام في سحب الثقة منا، وأرى رئيس لجنة يقول إن استطعت مرري هذا الفصل، سنرى كيف ستمرر هذا الفصل، هل هذا منطق نتحدث به داخل مجلس نواب شعب؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد المعز بن يوسف.

السيد المعز بن يوسف

سيدي الرئيس، فقط أطلب من النواب عدم التشنج لأنني أشعر اليوم أن هناك تشنج فنحن نخوض حوارا ونقاشات مع بعضنا البعض، لحظة السيد عماد.

السادة النواب نستمتع لبعضنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

فلنستمع لبعضنا البعض بالله عليكم، من فضلكم.

السيد المعز بن يوسف

السيد الرئيس،

الإخوة النواب،

هناك إشكال على مستوى الجهات وجود هيكل معين بدون تسمية واضحة وبدون قوانين واضحة يمكن أن يتركنا غدا في إشكاليات مع جهات أخرى أو مع المؤسسات التي تمثل الجهات في المجلس الجهوي أو ربما في المجلس الوطني أو في مجالس الأقاليم في مستقبل عملنا.

من الناحية التنظيمية من الضروري أن يتم تمرير هذا الفصل وتلاوته ثم المرور لقراءة كل التعديلات الممكنة بالطبع، الفصل سيعرض على التصويت من المؤكد وستعرض التعديلات على التصويت أيضا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب السيد عزيز بن الأخضر.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أضم صوتي في هذا الفصل لصوت الزملاء الذين طالبوا بالترتيب ويتأجيل النظر في هذا الفصل أو رفع الجلسة للتشاور في الفصول التعديلية، لأن هذا الفصل يمكن أن يعرضنا في المستقبل لمشاكل، لأننا عندما نريد وضع فصل اليوم في النظام الداخلي نريد أن يقع تطبيقه على أرض الواقع، لا نريد أن نتعرض لإشكاليات عند تطبيقه، وهذا الفصل سيعرضنا غدا لعديد الإشكاليات وستخلق أمانا كنواب عديد الإشكاليات.

نحن كنواب جئنا لنبني اليوم هنا ولم نأت لنشن معارك ضد السلط سواء المحلية أو الجهوية أو مع الدولة وكل شخص ينظر من منظوره الخاص، اليوم من يعمل مع السلط الجهوية يشكر الحكومة ويقول جيدة، ومن يعمل ضد الحكومة يقول الحكومة ليست جيدة، بل أكثر من هذا، هناك فصول جاءت في التعديلات تضرب من استقلالية النواب. ما معنى أن تعطيك سلطة محلية مكتب، هل ستضمن أن تكون غدا مستقلا؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب السيد رياض جعيدان.

السيد رياض جعيدان

سيدي الرئيس، إن ردة فعل الزملاء بخصوص هذا الفصل طبيعية جدا، هل تذكرون الندوة التي تم تنظيمها من قبل الأكاديمية البرلمانية منذ عشرة أيام، حتى تدخلات الزملاء كانت تتمحور حول علاقاتهم بالسلط الجهوية وبالجهة، فالموضوع حقيقة يثير العديد من الإشكاليات التي تتجاوز حتى الناحية الدستورية والقانونية والنظام الداخلي.

إن اقتراح رئيس اللجنة بالتشاور أو تدخل زميلي السيد رضا الدلاعي أو اقتراحات بقية الزملاء، أرى بصراحة أن جلسة اليوم جلسة متميزة ونحن نسير في نسق جيد وهذا النقاش هو نقاش جيد، هو نقاش مثري، فنحن لسنا بصدد مناقشة فصول تنظيمية، بل هي فصول محورية جوهرية ولهذا هناك في بعض الأحيان فصول تتطلب الرأي مع والرأي ضد، ولكن هناك بعض الفصول من الجيد التشاور والتحدث فيها، ومن الجيد أن يتدخل رئيس اللجنة ومكتب اللجنة فمن دورهم أن يقترحوا الترتيب لإيجاد صيغة توافقية بخصوص هذا الفصل.

أنا لم أدافع بعد على مقترح التعديل، صحيح يثير إشكاليات خاصة دستورية مع أنه علينا إيجاد حل، ويجب أن نصل لاتفاق، وحتى عند عقد جلسة بخصوص علاقة المجلس بالجهات أو كذا فإن هذا الموضوع يثير إشكاليات كبرى، ولكن لا يمكننا أيضا تجاوز الدستور ونضع فصولا غير دستورية، وسنوضح هذا لاحقا عندما سأدافع على التعديل الذي اقترحتة بخصوص هذا الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد النائب هشام حسني.

فقط علينا التفكير جيدا في علاقتنا غدا بجهاتنا، إذا كان هناك اليوم بعض الإشكاليات، هناك غموض في عمل وفي تصور النائب في علاقتة بجهته، في علاقتة بالولاية وبالسلط الجهوية، لذلك أتصور أنه من الأفضل الترتيب أكثر حتى لا تعترضنا أشياء في المستقبل قد تعطل أعمالنا وتشتت مراكز السلطة ومراكز القرار، وقد عشنا تجربة البلديات التي تعرضت مؤخرا لعدة إشكاليات في تسيير الأمور المحلية فقط فما بالك على مستوى الجهة.

اليوم في بعض الجهات هناك بعض الرفض ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب السيد مليك كمون.

السيد مليك كمون

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي زميلاتي،

قبل كل شيء من غير المعقول مشروع نظام داخلي صادر عن لجنة انتخبناها نحن تتضمن 31 زميلا وزميلة يقال عنه أنه مقترح غير قانوني أو فصل غير قانوني، كلنا نفهم وبدون أن نحاول التأثير، هذا أولا.

ثانيا، الفصل واضح لا يتضمن أي صبغة غير قانونية، يقول بأن هذه الندوة هيكل جديد يتناغم مع طبيعة نظام سياسي جديد أعطاه دستور 2022 الذي يقرب النائب أو مجموعة نواب لجهتهم.

الفصل الثالث الذي صادقنا عليه في هذا النظام، يقول أن النائب أو النائبة هم ممثلون عن دوائرهم وعن الشعب بأكمله.

هذه الندوة هيكل هي للنظر ولزيد الانسجام بين النواب الذين ينتمون لجهة واحدة، لا يمكنها اتخاذ قرارات ولا صلاحيات ليست صلاحياتها، بل بالعكس ستدخل في تناغم مع الهيكل ومع المجالس الجهوية أو مع مجلس الجهات والأقاليم أو حتى مع مجلس نواب الشعب أو حتى الجهاز الحكومي، سترفع تقارير وستبين بأنها هي الأقرب لجهتها ولناخبها، النقطة الأولى لا يوجد أي تعارض مع الجهات الأخرى، على الأقل حسب رأي.

ثانيا، أؤكد بأن يقال عن أي فصل من هذا القانون أنه غير قانوني لأنه صدر من زملاء ومن زميلات عملوا وبذلوا مجهودا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب السيد فخر الدين فضلون.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

هي ملاحظة شكلية بالأساس، أطلب من زملائي وزميلاتي تجنب الغوض في النقاط التي تم الغوض فيها، زميلنا النائب تقدم بمقترح تأجيل نظر في الفصل، ما راعنا إلا أن نرى تدخلات تأتي تباعا في نفس الصيغ. علينا أن نربح الوقت لأنه تنتظرنا العديد من الملفات الهامة وما زال لدينا عديد الفصول.

الملاحظة الثانية، بكل لطف نتجنب النقاشات الثنائية الموجهة.

وأخيرا، صورة المجلس لا تزال صورة إيجابية الرجاء والمرجو بكل ود وبكل حب أن نحافظ عليها بالابتعاد عن التشنجات، وشكرا.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

سأبدأ أولا بملاحظة شكلية ثم بعد ذلك سأدخل في الأصل.

من الناحية الشكلية، أحيانا عندما تكون هناك فصول تتعارض مع مقتضيات الدستور وأن ما يصدر عن اللجنة ليس قرآن، عمل اللجنة هو عمل بشري قد تخطئ وقد تتفطن داخل الجلسة العامة لخطأ، نحن حريصون على أن يصدر النظام الداخلي في صيغة دستورية غير متناقضة ولا يطرح إشكالا في صيغته القانونية. اليوم رأينا أن هذا الفصل بالذات الذي يتعلق بإحداث هيكل جديد: أولا المكان ليس مكانه، مكانه في باب هيكله المجلس لأنه يمثل هيكله جديدا.

ثانيا، رأينا أن هناك تضاربا كبيرا في الآراء حوله وبالتالي لا بد من تعميق النقاش، السرعة مطلوبة ولكن التسرع أمر سيئ لذلك يمكننا التريث، فصل مثير للجدل يتم النقاش حوله لا بأس من أن تجتمع اللجنة مرة أخرى بحضور من يرغب بالحضور، نرى ونستأنس بآراء خبراء في هذا الموضوع، وبعد ذلك يمكننا أن نقرر إما أن يبقى الفصل أو يتم حذفه أو يتم إضفاء صيغة جديدة عليه.

هذا رأيي سيدي الرئيس ولكم سديد النظر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب نبيل حامدي.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

أضرم صوتي إلى صوت المجموعة التي طالبت بالتعديل في هذا الفصل، أرى أنه علينا تأجيل النظر في هذا الفصل إلى ما بعد العيد لمزيد التريث وللنقاش فيه أكثر لنتفق لأنه خلق إشكالا كبيرا بيننا، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المعز بن يوسف.

السيد المعز بن يوسف

رجاء إن كان من الممكن رفع الجلسة لمزيد التشاور بين الإخوة النواب لأنه علينا التحدث أكثر في هذا الفصل مع بعضنا قبل عرضه على التصويت لما قد يمثلته مستقبلا من إشكاليات في صورة تمريره أو عدم تمريره.

لذلك الرجاء رفع الجلسة لمزيد التشاور لأنه علينا أن نصوت اليوم على هذا الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بقي لدي ستة تدخلات: السيدة فاطمة المسدي والسيد محمد زياد الماي والسيد رشدي الرويسي والسيد عادل ضياف والسيد صابر المصمودي والسيد محمد علي والسيد يوسف التومي.

ومن غير المعقول حرمانهم من أخذ الكلمة.

تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

شكرا سيدي الرئيس،

نحن لم نفتح حاليا النقاش العام، عندما تدخلنا سيدي الرئيس، تدخلنا أولا لطلب رفع الجلسة ولماذا طالبنا برفع الجلسة؟ قلنا استراحة ربع ساعة لأصحاب المقترحات والتعليق الذي طلبناه،

لم نقل الفصل غير قانوني، أنا لست ضد المقترحات، إن فهم هذا السادة النواب، ولست ضد الفصل، قلت أن الفصل يمثل إشكالا قانونيا والمقترحات التي قدمت يوجد من بينها مقترحات إيجابية تذهب مع هذا المجال، هي ليست مقترحاتي بل هي مقترحات السادة النواب.

ولحل هذا الإشكال قلت نرفع هذه الجلسة ليجلسوا مع بعضهم لتوحيد الآراء، إذا كان هذا غير ممكن نمرر جميع المقترحات على التصويت، هل هذا طيب، لا يوجد لدي إشكال مع أي مقترح، لدينا إشكال منهجي فقط وضحناه.

إذا السادة النواب يمكنهم الجلوس مع بعضهم ليمروا مقترح وحيدا يا حبا وإن لم يستطيعوا نمرر إلى التصويت ومن ذكر بأني قلت إن استطعت مرره، فعلا عندما أجد ستة مقترحات أتأكد بأنه لن يمر منهم أي مقترح، عملية حسابية واضحة، أنت لديك مقترح وأنا موجود لدي مقترح آخر، هناك ستة مقترحات موجودة، بطبيعة الحال ستسقط جميع المقترحات وستمرر الصيغة الأصلية، لذلك عندما أدافع فإنني أدافع على المقترحات حتى يمر من بينهم مقترح ولن أدافع عن زيد أو عمر.

وفي النهاية الصيغة الأصلية موجودة، لذلك إن أردت أن أدافع فإنه من المفروض أن أدافع على الصيغة الأصلية، إن اعتبرتم أنني أنتصر لهذا، أنا انتصر للفكرة وللمبدأ ولا أنتصر مثلما ذكر زميلي، لأن الصيغة الأصلية ليست قرآنا، نعم اللجنة قامت فيه بأشياء ولهذا السبب نعدل، وعندما وجدنا اليوم خلا ولم نقل غير قانوني قلنا سيشكل إشكالا قانونيا غدا، ومادام قد تفطن له السادة النواب ويتضمن ستة مقترحات أنا كرئيس لجنة واللجنة قررت أن نتجارب مع هذا الأمر وندرس هذا وإن كانت اللجنة متعصبة تترك مقترحها الأصلي، نحن لا ندافع على المقترح الأصلي بل بالعكس نحن تفطنا لخطأ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من طلب الكلمة؟

عذرا، هل قطع المصداق؟

الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي

سيدي الرئيس، حتى نكون واضحين، نطلب ربع ساعة للجلوس مع المجموعة التي تقدمت بالمقترحات، إذا تحصلنا على مقترح عملي بينهم جميعا ونتفق على مقترح وحيد نمرره وانتهى، وإن لم نتوصل لهذا فإن كل المقترحات ستعرض على التصويت والمقترح الذي سيحظى بالقبول تقبله اللجنة وستتوافق حوله الجلسة العامة، نقطة ونعود للسطر، لا يوجد لدي أي مشكل مع أي نائب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

طلب الكلمة السادة والسيدة: فاطمة المسدي ومحمد زياد الماي ورشدي الرويسي وعادل ذياب وصابر المصمودي وبدر الدين القمودي ومحمد شعباني وصالح الفرشيثي وبلال المشرقي.

نرفع الجلسة مدة ربع ساعة ثم نستأنفها بالاستماع للسادة النواب.

(كانت الساعة الواحدة إلا عشر دقائق بعد منتصف النهار)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الواحدة وأربعون دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب،

الرجاء الالتحاق بمقاعدكم،

أولاً، أود أن أحييكم على الأجواء التي سادت هذه الجلسة، كان أجواء بناءة ونقاشات في إطار الاحترام في تقديم الرأي والرأي المعارض واتخاذ مواقف بكل عقلانية وأريحية وتقبلنا جميعاً. الفصل 13 اليوم والذي يهم علاقة النواب بالجهات ولا ننسى أنه لدينا أسبوع من كل شهر للتواصل في جهاتنا وللتعرف على مشاغلهم، مثلاً المشكل الذي حصل في القيروان، الزملاء نواب القيروان الذين سيكون دورهم التواجد هناك للمساهمة في تهدئة النفوس وما إلى ذلك، لذلك ارتأينا رفع هاته الجلسة مدة أسبوع إلى ما بعد عيد الفطر للتواصل مع جهاتكم وسنستأنف عملنا إثر عيد الفطر.

أتمنى أن يكون عيد الفطر مباركا على كافة أفراد الشعب التونسي وعلى كافة الأمة الإسلامية ونكون قد واصلنا عملنا على أحسن ما يرام خاصة وأن هذا القانون سيمر لمدة خمس سنوات، لذلك فإن التسرع فيه أمر غير جيد، هذا القانون سنعمل به لمدة خمس سنوات.

رفع الجلسة

أتمنى لكم نهاية رمضان سعيدة ومسبقاً أتمنى أن يكون عيد فطر مبارك على كافة أفراد الشعب التونسي ولنلتقي إثر عيد الفطر وشكراً رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الثانية إلا ربع بعد الظهر)